وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشادلي بن جديد – الطارف
كلية الحقوق ولعلوم السياسية
قسم الحقوق

مطبوعة بيداغوجية في مقياس منهجية إعداد المذكرة

إعداد:
د/ عائشة عبد الحميد
أستاذة محاضرة أ

مقدمة للترقية لرتبة أستاذ التعليم العالي
ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر
خلال السداسي الأول من السنة الجامعية
2022-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

المقدمة:

يعيش العالم وضعا متميزا لا مكانة فيه للجهل والضعف، عالم يتميز فيه الذين يعلمون عن الذين لا يعلمون، فيه العلم أضمن سلاح، والبحوث العلمية تعتبر أسلم وسيلة للتواصل والتوصيل إلى معرفة الحقائق، ويختلف إعداد البحوث أو الدراسة في مجال العلوم الرياضية التطبيقية عنه في مجال العلوم الاجتماعية فخطة البحث العلمي في العلوم القانونية تتحقق بصفة عامة بإتباع منهجية مضبوطة ودقيقة بتوفير الكتب والمراجع والدوريات والدراسات...إلخ

فعندما يتمعن الإنسان في أسباب نهضة بعض الشعوب الصغيرة والكبيرة، ونموها بسرعة فائقة، يدرك لأول وهلة أن هناك علاقة بين هذا التقدم الهائل الذي حاز على إعجابه وبين الاستنتاج الذي يعتبر منطقيا لكل إنسان، لأن استعمال الطرق والأساليب العلمية الرئيسية هو الذي يقود بالتأكيد إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والتنظيم الجيد، ويعطي للإنسان المقدرة الفائقة على مواجهة الأحداث والتحكم في مجرى الأمور.

وبشكل عام، فإن المنهج العلمي يمكن وصفه بأنه: فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها، وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها.

فهناك أنواع عديدة تشمل البحث العلمي في العلوم القانونية أو البحث العلمي القانوني، ووهي بحوث بعدها الطالب في مرحلة التدرج (ليسانس)، أو مرحلة ما بعد التدرج (الماستر، والدكتوراه، الماجستير)، وقد أوضح القرار الوزاري رقم 711، مختلف البحوث والأعمال التطبيقية التي يقوم به الطالب، لنيل شهادتين الماستر والدكتوراه، حيث جاء في المادة 12 من القرار الوزاري رقم 711، المؤرخ في 03 نوفمبر 2011: "تهدف الأعمال الموجهة إلى مساعدة الطالب على استيعاب وتعميق المعارف المقدمة خلال الدرس بواسطة تمارين تطبيقية أو كل نشاط بيداغوجي تختاره الفرقة البيداغوجية".

كما جاء القرار الوزاري رقم 712، المؤرخ في 03 نوفمبر 2011، موضحا لكيفيات التقييم والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتين الليسانس والماستر.

هذا ومن الضروري التنبيه إلى النصوص الناظمة لشهادة الليسانس في الجزائر في ظل النظام الجديد: ليسانس، ماستر، دكتوراه (نظام ل.م.د: Le système LMD) الذي حل محل النظام القديم (نظام كلاسيكي: Le système Classique)، حيث يتوج التكوين في الطور الأول (ليسانس) بالحصول على شهادة ليسانس نظام جديد ل.م.د وقد استحدثت هذه الشهادة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-371، المؤرخ في 21 نوفمبر 2004، يتضمن إحداث شهادة ليسانس "نظام جديد"، الملقى بالمرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت 2008، يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس، وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه، نظام ل.م.د.

حيث يعد بحث الماستر اللبنة الأولى للإنتاج العلمي للباحث، ومد هذه المرحلة سنتان، تلي مرحلة الليسانس مباشرة (3 سنوات)، حيث يستهدف هذا النوع من البحوث أساسا تدريب الطالب على البحث العلمي تحت إشراف أحد الأساتذة، وتطبيق الطريقة العلمية في البحث.

حيث أن مدة التكوين في الطور الثاني (ماستر) هي سنتين (2) موزعة على أربعة سداسيات، تتضمن مرحلتين:

- مرحلة أولى نظرية تهدف إلى تعميق المعارف النظرية.
- مرحلة ثانية تخص التكوين وتدريب الطالب على البحث وتحرير مذكرة التخرج.

على أن يتم إعداد هذه المذكرة خلال السداسي الرابع والأخير وهذا ما جرى العمل به في مختلف المؤسسات الجامعية، طبقا لنص المادة 17 من القرار الوزاري رقم 712، الذي يتضمن كيفيات التقييم والتوجيه والتدرج والتقييم في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر. [1]

[1]- موقع وزارة التعليم العالمي والبحث العلمي: http://www.mesrs.dz

حيث تتوج هذه المرحلة بإعداد بحث اصطلح عليه في التنظيم "مذكرة ماستر"، وهو ما اشترطه المرسوم التنفيذي رقم 08-265، المؤرخ في 19 أوت 2008، يتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس والماستر والدكتوراه.

حيث نصت المادة 09 منه: "تتوج الدراسات من أجل الحصول على شهادة الماستر بتحرير مذكرة ومناقشتها أمام لجنة: تحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي".

وبهذا الخصوص صدر القرار الوزاري رقم 362 المؤرخ في 09 جوان 2014، الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر، إذ تعد المذكرة تتويجا لمرحلة هامة في مسار الطالب أو الباحث، فهي تعكس درجة نضجه المعرفي وقدراته المكتسبة خلال مرحلة طويلة من الدراسة والبحث غير أن نجاح هذه المرحلة يتوقف على مدى توفير بيئة ملائمة قوامها ثلاثية البحث والباحث والإشراف العلمي.

إن موضوع علم القانون، يتمثل في دراسته القواعد والمعايير القانونية، كما هي موجودة في الزمان والمكان، أي كما هي في الواقع، كما هي مطبقة على الواقع المادي والسلوك الخارجي للإنسان. [1]

فالبحث القانوني هو دراسة قانونية، تتناول موضوعا نظريا مجردا ويصاغ عادة بإيجاز كلي، وقد يتخذ أحيانا شكل تساؤل أو شكل مقارنة، هذا البحث يخضع لقواعد خاصة ترتكز إلى مقدمة واستنتاج وفقا لخطة ومنهج خاص بالموضوع المعالج. [2]

---

[1]- تومي آكلي، مناهج البحث العلمي في فلسفة القانون، أبرتي للنشر، الجزائر، 2016، ص35.

[2]- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2003، ص13.

إذ يمتاز البحث العلمي بأنه منظم ومضبوط، فلابد من إتباع مرحلة معينة لإنجازه، وهذه المراحل من تطبيقات المنهجية بمفهومها الواسع والتي تعني كل الطرق والأساليب المسطرة لإعداد البحث العلمي.[1]

حيث يعتمد كل بحث علمي على توازن لخطة، وتمثل الخطة واجهة البحث العلمي، ففي البحوث القانونية مثلا تحتل الخطة مكانة رئيسية في كل بحث علمي، ويجب عل كل باحث الاهتمام بالجانب المنهجي للخطة ويأتي ذلك من خلال المنهج المعتمد في الدراسة.

حيث أن مناهج البحث العلمي لها دور رئيسي في بناء خطة متوازنة، ويتكون لدينا بذلك بحث علمي ممتاز.

نتناول هذه المطبوعة البيداغوجية الموجهة لطلبة السنة الثانية ماستر حقوق، تخصص قانون أعمال ضمن المحاور التالية:

- **المحور الأول: الخطة.**
  - **أولا:** أثر المنهج في بناء الخطة.
  - **ثانيا:** ضوابط توازن الخطة.
  - **ثالثا:** تقنيات صياغة الخطة.
- **المحور الثاني: التوثيق.**
  - **أولا:** مصادر التوثيق في الدراسات الحقوقية.
  - **ثانيا:** ضوابط الاقتباس.
  - **ثالثا:** طرق التوثيق.

[1]– عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، 2012، ص81.

- **المحور الثالث: الفهرسة.**

- **أولا:** أصناف الفهارس.
- **ثانيا:** طرق الفهرسة.

المحور

الأول

المحور الأول- الخطة:

لذلك يمكن القول أن الخطة تعد عاملا أساسيا لبناء البحث العلمي القانوني، وعلى هدي ما تقدم سوف نقسم هذا المحور الأول: الخطة إلى 3 عناصر أساسية وهي:

- **أولا:** أثر المنهج في بناء الخطة.
- **ثانيا:** ضوابط توازن الخطة.
- **ثالثا:** تقنيات صياغة الخطة.

ونتناولها كالآتي:

أولا- أثر المنهج في بناء الخطة:

المنهج يعني مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الحصول إلى الحقيقة في العلم.

أو هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة للمشكلة لاكتشاف الحقيقة.

ومن أجل كتابة خطة متوازنة، لابد من استخدام معايير منهجية، تسمح للطالب ببناء خطة متوازنة، حسب المعيار المنهجي، يتم اختيار المنهج المناسب حسب خصائص الموضوع المدروس، ويكون تخطيط البحث على هدي خطوات المنهج المختار، مثل: إذا كان البحث في قضية تشريع انقضى ومضى، يناسبها المنهج التاريخي. بقسميه الرئيسيين التحليل والتركيب، وعندما يكون الموضوع بحثا عقليا، مجردا يناسبه المنهج التجريبي لتحديده وتوصيفه وتصنيفه.

حيث أن تحقيق الغاية من الدراسات التطبيقية في مجال العلوم القانونية يستوجب ضمان فعاليتها وجدواها ويأتي ذلك بتحديد إطار منهجي لتلك الدراسات، لا يلتزم به فحسب دارس القانون وإنما يلتزم به أيضا من يناط به الإشراف على الدراسات التطبيقية.

ومع ذلك فإن بلورة منهج الدراسات التطبيقية لا يخلو من الصعاب ذلك أنه لا يمكن عزل منهج الدراسة التطبيقية عن منهج الدراسة النظرية، حتى تتحقق الملائمة بينهما وتكون المحصلة مفيدة في تكوين دارس القانون.

- والمشكلة الرئيسية في هذا الخصوص تكمن في ضرورة التساؤل عما إذا كانت المعرفة القانونية النظرية تستخلص بإتباع منهج محدد، ينبغي أن يكون منهجا علميا طالما نحن بصدد أكاديمية وفي هذا السياق تتبلور إشكالية مدى علمية القانون.

للعلم بوجه عام شقان: موضوع ومنهج، فإذا كان القانون علما إذن له موضوع ومنهج، وموضوع القانون كظاهرة اجتماعية لا يتسم بالانضباط والثبات الذي يتم به حصر موضوعات فروع أخرى للمعرفة كالظواهر الطبيعية.

فالعلوم القانونية أو علم القانون، والعلوم الإدارية تعتبر جزء لا يتجزأ من العلوم الاجتماعية والسلوكية على أساس أن هدف العلوم القانونية هو تنظيم المجتمع وضبطه ضبطا قانونيا وتنظيميا من أجل تحقيق المصالح العامة المشتركة عن طريق توفير الأمن والسلام والاستقرار الاجتماعي، وبالتالي يكون البحث القانوني ذو علاقة بالمناهج التالية:

1- المنهج الاستدلالي والعلوم القانونية:

بالرغم من الدور العلمي المنهج الذي أداه ويؤديه المنهج الاستدلالي في تنظيم وضبط العملية العقلية والمنطقية وتوجيهها بواسطة مبادئ وقوانين علمية للوصول للحقيقة وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها في مجال العلوم الطبيعية والرياضية أصلا وبالرغم من الدور الذي أداه ويؤديه هذا المنهج في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية وبصفة خاصة، وذلك شكل جزئي والذي أداه هذا المنهج في مجال العلوم القانونية في مرحلة سيادة النزعة الفلسفية والعقلية على الدراسات والبحوث العلمية في كافة فروع العلم والمعرفة وذلك حتى نهاية القرن السابع عشر.

ولكن مع نضوج العقلية العلمية وظهور مناهج البحث العلمي التي تمتاز بالواقعية والموضوعية والعلمية في معالجتها وتحليلها ودراستها للظواهر الطبيعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية دراسة حية وواقعية وموضوعية وعلمية عن طريق استخدام مناهج البحث العلمي التجريبي والتاريخي والجدلي التي تنظر إلى الظواهر والأشياء والحقائق نظرة متحركة ومتطورة وخلاقة. [1]

وعلى وجه الخصوص فهو أمر واضح حيث أن كل المعطيات والحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية هي ظواهر وأشياء وحقائق ومعطيات حية ومتحركة ومتطورة وشديدة التعقيد والتغير والتطور ولا يمكن معالجتها ودراستها وبحثها علميا بواسطة المنهج الاستدلالي القائم على أساس مبادئ وقضايا أخلاقية وفلسفية ودينية وطبيعيو وميتافيزيقية جامدة وثابتة زمانا ومكانا وعامة ومنتشرة (مثل مبادئ الأخلاق الفاضلة، الفضيلة والعدالة والحكمة ومبادئ ونظريات الحق الإلهي المقدس ومبادئ ونظريات القانون الطبيعي ومبادئ ونظريات العقد السياسي والاجتماعي أو تفسير أصل وغاية كل من الدولة والأمة والقانون والسيادة والسلطة والديمقراطية والثورة والجريمة وتقسيم العمل القيادة الدينية والاجتماعية والسياسية والإدارية.[2]

لقد طبق المنهج الاستدلالي في مجالات القانون تطبيقا واسعا لتحليل وتأصيل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية لاستنباط قوانين وقواعد السببية [3]، واستخدام المنهج الاستدلالي في فلسفة القانون، وعلم الاجتماع القانوني وتفسير أمل وغاية الدولة، والقانون والسلطة، الأمة الديمقراطية، الثورة، الحرب والسلم وغيرها.[4]

---

[1]– عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقها في ميدان العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص179.

[2]– حسن ملحم، التفكير العلمي والمنهجية، مؤسسة دحلب، الجزائر، 1993، ص320.

[3]– صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص113.

[4]– تومي أكلي، مرجع سابق، ص92.

2- المنهج التجريبي ومجال العلوم القانونية:

وتزداد قيمة استعمال هذا المنهج العلمي في مجال تطبيقه في العلوم الإنسانية بصفة خاصة والعلوم القانونية والإدارية نظرا لشدة تعقيد العلوم القانونية وصعوبتها وسرعة تطورها وتبدلها فهي محتاجة لاستعمال وتطبيق المنهج التجريبي بكافة مراحله وعناصره ومتابعة تطوره لاكتشاف الحقيقة العلمية والقانونية والإدارية بصورة تقنية نسبيا وبالرغم من صعوبة تطبيق المنهج التجريبي في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية ومنها العلوم القانونية الإدارية بالقياس إلى تطبيقه في ميدان مجال العلوم الطبيعية فإن حالات تطبيق هذا المنهج في ميدان العلوم القانونية كثيرة فعن طريق الملاحظة العلمية الصحيحة والموضوعية للظواهر وللمعطيات القانونية والإدارية ووضع الفرضيات والبدائل بشأنها، ثم القيام بالتجريب عن طريق التحويل والتركيب لهذه الفرضيات والبدائل المطروحة، يمكن استخراج واستنباط الحقائق العلمية الموضوعية والسلمية حول الظواهر والأوامر والمعطيات القانونية والإدارية عن طريق استخدام التجريبي.[1]

يبرز دور المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية من خلال أبحاث الجريمة وعلاقتها بذكاء الإجرام، والبيئة، وتأثير المخدرات على المجرم ودراسة سلوك الشخص المنحرف، بالإضافة إلى إبراز العلاقة بين الجريمة والعقاب، وإصلاح السياسات القضائية.[2]

3- المنهج المقارن والدراسات القانونية:

تكاد الدراسات القانونية لا تخلو من المقارنة، ذلك لأن النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو عدم انسجام إلا بمقارنته بنظم قانونية لدولة أخرى، وتكاد تكون كل الرسائل الجامعية في العلوم القانونية دراسات مقارنة خاصة بين النظام القانوني الجزائري ونظيريه القانون المصري والقانون

---

[1]- حسين فريحة، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص70.

[2]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص123.

الفرنسي، وكثيرا من الانتقادات التي وجهت للمشرع الجزائري كانت بسبب مقارنة القانون الجزائري بغيره من القوانين (خاصة القانونين المصري والفرنسي)، والتعديلات التي قام بها المشرع الجزائري لبعض القوانين كانت بسبب هاته الانتقادات وتكون المقارنة هنا مستحسنة لأن هاته الثلاث قوانين متجانسة لأنها تنتمي إلى نظام قانوني وتحد هو النظام اللاتيني. كما تشمل المقارنة أيضا دراسة السلوك الإنساني كمقارنة معدلات الجريمة في مختلف الدول وتحديد الأسباب التي تؤثر في زيادة أو نقصان هذه المعدلات.[1]

أما عن علاقة المنهج المقارن بالعلوم القانونية فهو أسلوب للبحث قديم في استخدامه وتطبيقه، حيث يبرز في دراسة السياسات التشريعية للدول، حيث نقارن فيه مثلا بين الفكر القانوني الفرنسي والفكر القانوني المصري، حيث يأخذ الباحث الجزائري بما جاء به الفكر الفرنسي فهي موطن القانون الإداري والتجربة المصرية في القضاء الإداري.[2]

4- المنهج التاريخي والدراسات القانونية:

التاريخ هو إعادة التفكير في الماضي وكتابة الأحداث التاريخية بوعي، وهو علم نقد وتحقيق وليس بعلم تجريبي، والتاريخ بمعناه الخاص لا يدرس سوى أفعال الناس وتجاربهم في الماضي وما يترتب عليها من آثار نفسية وحضارية ومادية، وبمعناه العام هو تاريخ نشأة الكون بصفة عامة وتاريخ الطبيعة وكل شيء موجود، ولكن الغالب أن يأخذ التاريخ بمعناه الخاص لا عام.[3]

يضرب القانون جذوره في التاريخ إلى أمد بعيد، فربما بدأت فكرة التشريع في الحضارة البابلية عند حامورابي فيما عرف بمدونة حامورابي، وانتقلت إلى مختلف الحضارات العالمية، وتطورت في شكل يقترب إلى العلم في الحضارة الرومانية فيما عرف بالألواح الإثني عشر لجوستينيان. فدراسة الأنظمة

---

[1]- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص582.

[2]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص111.

[3]- عقيل حسن عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، مصر، 1999، ص54.

القانونية عبر التاريخ طريق شائك محاط بمخاطر الفهم الخاطئ والتزييف والذاتية لذا وجب وضع كل ذلك في بوتقة المنهج التاريخي الذي يضبط طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونية، وذلك بمقارنة الأنظمة القانونية في مختلف الحضارات وفائدة ذلك هو تتبع المراحل التي نر بها القانون وأسباب تطوره أو تغيره لنستطيع فيما بعد تحديد خلفيات وأهداف القانون حاضرا ورسم معالمه مستقبلا.[1]

حيث يقد المنهج التاريخي للباحث القانوني، عونا كبيرا في مجالات الكشف عن الحقائق التاريخية، والنظم والأصول، المدارس والنظريات، والفلسفات والقواعد، فهو يساعد على إجراء المقارنات بين النظم القانونية القديمة عبر التاريخ، كما يساهم في سرد التطور التاريخي للقوانين وتطورها.[2]

ثانيا- ضوابط توازن الخطة:

نظرا لأهمية خطة البحث وارتباطها وتداخلها مع خطوات وعناصر المنهجية من جهة، وانبثاقها عن الإشكالية التي يطرحها موضوع البحث من جهة ثاني، وباعتبارها صورة مصغرة لمحتويات الموضوع محل البحث، وعلى اعتبار الإشكالية كل ما يثيره الموضوع محل البحث من تساؤلات مرتبطة وتحتاج إلى إجابة، ومنها تستخرج الأفكار المتتابعة التي تبين أجزاء الخطة الرئيسية، ثم تقسم داخليا حسي تفريعاتها، فإنه لابد من تناولها في النقاط في النقاط التالية التي تبين كيفية وضع الخطة وشروطها، ثم كيفية بلورة الإشكالية باعتبارها الأساس الذي يجب أن تستمد منه خطة موضوع البحث.

1- تعريف خطة البحث:

هي خطوة هامة من خطوات اختيار موضوع البحث العلمي، وتتصل اتصالا وثيقا بعنوان البحث وإشكاليته المطروحة، إذ يتحكم ذلك في تقسيم البحث وضبطه خطته، لهذا فإن الباحث عندما ينتهي من

---

[1]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص57.

[2]- صلاح الدين شروخ، المرجع نفسه، ص134.

اختبار موضوع بحثه ويضبط عنوانه ويطرح إشكالية، يتجه مباشرة إلى تقسيم بحثه وفق خطة أولية مبدئية مقترحة.

لكل موضوع بحث علمي أكاديمي خصوصياته التي تفرض خطته الخاصة به [1]، وبناءا عليها بقسم التقسيم المناسب له، فالخطة هي التي تعطي، عند النظرة الأول إليها، الانطباع الأول عن صورة العمل في البحث، فتؤلف ما يشبه فهرسا للأفكار التي ستعالج، كما تعتبر واجهة البناء الفكري للموضوع محل البحث، حيث من خلالها تبرز أهميته وتجعل النتيجة يسهل بلوغها، من هنا يقتضي إعطاء تلك الخطة أو التصميم الاهتمام الأكبر.[2]

ويمكن تعريف الخطة لأنها: هيكل البحث العلمي وبناؤه الذي يقوم عليه، وهندسته وتصميمه الذي يقسمه تقسيما منطقيا إلى عناوين رئيسية تتفرع عنها عناوين أخرى (فرعية أو ثانوية)، أو يقسمه إلى قوالب، تتضمن العناوين الرئيسية للبحث والعناوين المتفرعة عنها، وهي الأطر الشكلية والموضوعية التي تصب فيها مختلف أجزاء البحث وعناصره، وترتب ترتيبا تنازليا: كتاب، باب، فصل، مبحث، مطلب، فرع، عنصر (بند)، الترقيم الحرفي (أولا، ثانيا، ...)، الترقيم العددي (1، 2، ...)، الأحرف (أ، ب، ...) أو الأرقام والأحرف اللاتينية (I, II, A, B...)، وغيرها من الرموز التي يمكن الاستعانة بها في حالة تفريعات وتقعيدات وتأصيلات وتفصيلات.[3]

2- شروط إعداد خطة البحث علمي:

على الباحث أن يراعي مجموعة من الشروط والضوابط عند تقسم موضوع بحثه ووضع خطته.

- أن تكون خطة البحث العلمي منسجمة ومتناغمة مع عنوان البحث وإشكاليته وفرضياته.

---

[1]- محمد إبراهيم محمد مصطف، صناعة البحث اللغوي، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2012، ص55.

[2]- علي مراح، منهجية التفكير القانوني (النظرية والتطبيق)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2010، ص67.

[3]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص93.

- أن يكون ترتيب تقسيمات الخطة منطقيا ومتسلسلا، يفضي كل قسم منها إلى القسم الذي يليه بانسيابية وسلاسة وسهولة ويسر.
- ضرورة الربط والتنسيق بين عناوين الخطة، فيكون عنوان الفصل مثلا مستمدا من عنوان الباب، وعنوان المبحث مستمدا من عنوان الفصل ومتفرعا عنه ودالا عليه... وهكذا مع عنوان المطلب وبقية العناوين الأخرى. وهنا يجب أن يندرج كل عنوان فرعي ضمن ما يسبقه من عناوين على الترتيب التنازلي، فعلى سبيل المثال: يمكن تقسيم الجرائم إلى أنواع ثلاثة: أولا- الجنايات، ثانيا- الجنح، ثالثا- المخالفات. ثم تقسيم أركان كل جريمة إلى: 1- الركن المادي، 2- الركن المعنوي. وينقسم الركن المادي إلى عناصر ثلاثة: أ- الفعل، ب- النتيجة، ج- العلاقة السببية، وينقسم الركن المعنوي إلى عنصرين: أ- العلم، ب- الإرادة. وهكذا.
- مراعاة التدرج المنطقي من العام أو الخاص، أو من الكل إلى الجزء، فمثلا يتناول الباحث التعريف المصطلح قبل خصائصه، أو التسلسل المنطقي الذي تتطلبه مثلا دراسة مراحل تطور ظاهرة معينة، فيجب ذكر هذه المراحل حسب تسلسلها الزمني.
- مثل: دراسة مراحل تطور قواعد القانون الإداري إلى غاية استقلالها بقواعد مستقلة لها خصائصها، أو يتناول ملمحا تاريخيا قبل تعريفه مثل: تاريخية مصطلح "مبدأ استقلالية القانون الإداري" قبل تعريفه. أيضا الماهية تأتي أولا في المفهوم، وأخيرا التعريف.
- أن تكون الخطة متوازنة في جانبها المادي والشكلي (التوازن الشكلي): وهو ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية أفقيا وعموديا، كأن يتساوى ويتوازن عدد أبواب الأقسام والأجزاء، وكذا عدد فصول الأبواب، وعدد مباحث الفصول، وعدد مطالب البحوث... وهكذا، وهنا قد تكون تقسيمات الخطة ثنائية أو ثلاثية...، فطبيعة وخصوصية

موضوع البحث –وقد تقدم التنبيه إلى ذلك– هو الذي يتحكم في تقسيمات البحث ويفرضه وليس العكس.

- إن للتوازن الشكلي تأثيرا على الجانب الموضوعي للبحث، ومن ثم يتعين مراعاة توازن الأفكار المعروضة والمطروحة من حيث الأهمية: فلا يصح أن يركز البحث في القسم الأول منه على فكرة رئيسية بالتأصيل والتفصيل والتحليل، ويغفل ذلك في القسم الثاني الذي يقتصر فيه البحث على فكرة ثانوية لا طائل منها ولا علاقة لها بموضوع البحث.[1]

أيضا يجب أن ينطبق الباحث في تقسيمه لموضوع البحث من مشكلة البحث أو الفكرة العامة للبحث، فتكون جميع عناصر الخطة عبارة عن مشكلات فرعية تشكل في مجموعها الإشكالية الرئيسية للبحث.

- أن تكون الخطة متوازنة في جانبها الموضوعي (التوازن الموضوعي)، وهو التناسب الموضوعي في حجم التقسيمات الرئيسية وأيضا التقسيمات الفرعية قدر المستطاع وفي حدود الإمكان؛ أي في مضمون الفصول المخصصة لكل باب، ومضمون المباحث المخصصة لكل فصل، ومضمون المطالب المخصصة لكل مبحث، حتى تكون تقسيمات الخطة متوازنة من حيث الكم والحجم.

وفي سياق متصل، وتحقيقا لهذا التوازن الموضوعي على الباحث أن يراعي عدد الصفحات المخصصة لكل قسم من أقسام الخطة، فلا يعقل مثلا أن يتضمن الفصل الأول خمسين (50) صفحة، في حين يكون عدد صفحات الفصل الثاني خمسة عشر (15) صفحة، والفصل الثالث ثلاثين (30) صفحة، وهكذا مع الباحث والمطالب.

---

[1]– عند المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص 129.

ويمكن للباحث حل مشكلة توازن حجم تقسيمات البحث وعدد صفحاتها عن طريق اختصار أو اختزال الفصل الطويل، أو محاولة حذف بعض النقول والاقتباسات الاحتفاظ بأهمها، ويشير إلى بقيتها في الهامش، أو يلحقها بآخر البحث في ضمن صفحات الملاحق إن أمكنه ذلك، أو إضافة بعض النقول والاقتباسات المفيدة في الفصل الأقل حجما، حتى يتناسب عدد صفحاته مع بقية الفصول الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن التوازن الشكلي والموضوعي يمكن للباحث تحقيقه بكثرة القراءة، والتفكير والتحليل، وثراء المادة العلمية، وأيضا مقدار كفاءته ومهارته وتجاربه، وأيضا استعانته بتجارب الآخرين.

- تحاشي تكرار العناوين الموجودة في المراجع العامة والمتخصصة، والحرص على إيجاد عناوين جديدة تعبر عن الجهد الشخصي للباحث.
- أن تكون خطة البحث مرنة تقبل التعديل والإضافة دون الإخلال بتوازنها.

ونشير في الأخير إلى أن الخطة تبق تقسيما مبدئيا وأوليا للبحث، ومن ثم فهي قابلة للتعديل؛ بحيث يمكن أن يجرى تعديلها وفقا لمراحل البحث، وحسب الظروف والمواقف العلمية التي يواجهها الباحث والصعوبات والعقبات التي تعترضه أثناء عملية البحث.[1]

3- مكانة الخطة في البحث العلمي:

فهي تصميم البحث، وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي، فهي التي تعطي (عند النظرة الأولى إليها) الصورة عن ذلك العمل، فتؤلف فهرسا للأفكار التي ستعالج، كما تعتبر واجهة البناء الفكري

[1]- خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار جسور للنشر، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص200.

للموضوع محل البحث، حيث من خلالها تبرز أهمية وتجعل النتيجة يسهل بلوغها. من هنا يقضي إعطاء تلك الخطة أو التصميم الاهتمام الكبير.[1]

أ- إعداد الخطة:

يكون إعداد الخطة (الأولية) متزامنا مع خطوة جمع المراجع (المعلومات والبيانات الأساسية) لأن الباحث يقوم باستطلاعات خاطفة في المراجع المتوفرة لتكوين تصور عام للموضوع محل البحث، ومن أجل وضع مخطط عمل للبحث ليحدد له إطار سير عمله، فلا يضيع ولا يرتبك. ولكن هذا المخطط يظل عرضة للتعديلات التي تقتضيها المستجدات نتيجة تقدم مطالعاته. [2]

فالخطة هنا بمثابة المشروع الهندسي والبناء التنظيمي الهيكلي الأول لأقسام وعناصر الموضوع.

ب-أهمية الخطة:

تقدم الخطة التركيبة الهيكلية للموضوع المعالج، وتحديد الأفكار الرئيسية التي يتضمنها.

ولهذا فالخطة عمل تقني وجهد فكري بواسطتها يتمكن الباحث من السيطرة على أبعاد الموضوع الذي يتناوله بالبحث، فهي تهدف إلى ترتيب تلك الأفكار والبيانات المحصلة بصفة منتظمة ومتسلسلة ومرتبطة بعضها بالبعض.

وكل ذلك من أجل إبراز أهمية ما يراد تبيانه أو إثباته، وهذا ما يسمى بالنتائج التي يسعى الباحث التوصل إليها. وهذا لا يأتي إلا بالإدراك التام والإلمام الصحيح المعمق للموضوع.

وقد تكون النتائج المتحصلة ميدانية أثناء فترة تربصية كتلك التي يقوم بها طلبة المعهد الوطني للقضاء وجامعة التكوين المتواصل.

---

[1]- غازي عناية، سيمون دريغوس، إعداد البحث العلمي، دار الجيل، بيرون، لينان، 1992، ص42.

[2] -Simone Drey fus, la thèse et le mémoire e, droit, libraire Armand Colin, Paris, 1971, P17 .

ولذلك فالخطة تبرز معالم الموضوع وتتبين التركيبة الهيكلية للمعلومات والبيانات المتحصلة، وهذا يتم بتمييز بين المسائل الهامة والثانوية والفرعية التي تتضمنها هذه المعلومات والبيانات.

وبذلك تتجسد أولى إبداعات خلق الباحث، مما يساهم في تبيان معالم مقومات البحث العلمي من خلال التقسيمات المختلفة للموضوع كما تضمنتها الخطة المعدة.

ولذلك يجب أو توضع خطة البحث بإحكام وأن ترسم بإتقان، ووفقا لطبيعة الموضوع محل البحث، والمنهجية المتبعة لمعالجة ذلك الموضوع. فالخطة تتنوع تبعا لتنوع مواضيع البحث نفسها. ولكن في جميع الحالات يجب أن تكون الخطة مرآة عاكسة لمحتويات موضوع البحث. ولكنها ليست مجرد إناء تصب في المعلومات المحصلة، وإنما تقديم المعلومات والمحاجات والاستدلالات يجب أن تعكس أسلوب تفكير الباحث وعقليته، كما تبدى فيها وجهة نظره والسعي المقصود من القيام بموضوع البحث. ولأن الخطة الدالة الأولى على إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية لمجابهة الموضوع والإبداع فيه.

ولكن الباحث لا يجد مناصا من الرجوع إلى خطط البحوث والكتب الأخرى للاستفادة منها وإثراء معلوماته وتجنب عيوبها،حتى يصمم خطة جيدة وأصلية. ولأن الخطة هي أول تجسيد لأصالة البحث.

ج- مشتملات خطة البحث:

تشمل خطة البحث عادة العناصر التالية:

- عنوان البحث.
- المقدمة.
- جسم البحث (عناصر وتقسيمات الموضوع).
- الخاتمة.

ثالثا- تقنيات صياغة الخطة:

تصاغ الخطة وفقا للمعيار المنطقي، حيث يلتزم بهذا المعيار وتمتاز بأسلوب القياس، الذي يقوم عليه، كما يكون وفقا للمعيار العلمي والمقصود به: تقييد خطة البحث بمنهجية المادة العلمية، موضوعها هو أن يتماشى تقسيم وتبويب الموضوع أو البحث مع بناء المادة العلمية، التي ينتهي غليها الباحث، ولكل علم بناء خاص به، فالبحث القانوني يجب أن يكون حسب منهجية القانون التي محورها صياغة القاعدة القانونية وتطبيقها.

كما يجب أن تخضع الخطة إلى معيار توازن البحث، ويقصد به توازن أجراء البحث، أي أن يكون حجم أجزاء البحث متوازن نسبيا، فلا يكون فصل من الفصول فيه 40 صفحة والآخر 20 صفحة.[1]

وتعتبر خطة البحث العلمي أهم خطوات البحث العلمي، إذ أنها تمثل حجر الزاوية في أي بناء علمي، فالتقيد بهذه المراحل بطريقة منظمة تعطي للنتيجة المقدمة المصداقية والثبات.[2]

فعندما يستقر الدارس على الشكل النهائي لتقسيمات بحثه (أي وضع خطة نهائية)، ولا توجد قاعدة عامة تحكم تقسيمات البحث، لأن ذلك يرجع إلى طبيعة الموضوع وحجمه ومحتواه، ولكن استقرت القواعد المنهجية على ما يلي:

1- أن تكون التقسيمات موحدة وثنائية:

يجب أن تكون التقسيمات الرئيسية موحدة (أقسام أو أبواب أو فصول)، وأيضا التقسيمات الفرعية وأن تكون ثنائية.

فلا يمكن أن يتكون البحث من باب واحد أو فصل واحد، وإنما يقسم إلى بابين أو أكثر وكل باب يقسم إلى فصلين أو أكثر، وكل فصل إلى مبحثين وأكثر وهكذا...

---

[1]- صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2010، ص162.

[2]- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2007، ص237.

2- تناسب التقسيمات:

من حيث الأقسام والحجم، أي ألا يتجاوز تقسيم ضعف مماثلة من حيث تقسيماته الجزئية وحجم المعلومات (عدد الصفحات مثلا).

3- تناسق وترابط العناوين الرئيسية والفرعية:

حيث أن تتناسق العناوين الموجودة في الخطة مع العنوان الرئيسي، باعتباره الجذع المشترك، وهذا ما يسم بترابط وتواصل التقسيمات المختلفة للخطة مع تناسق محتويات التقسيمات المتناظرة وتجنب التكرار.[1]

حيث أن أول خطوة في البحث تتمثل في كتابة العنوان والفهرس والمقدمة، وهي التي تمثل الأرضية الأولية للعمل ومن ثمة خطة العمل المبتدئة وهي العناصر تبقى قابلة للتغيير كلما وقع تقدم في الإنجاز ودعت الضرورة إلى ذلك.

بالنسبة لتصميم خطة البحث القانون فهي تتكون من:

- عنوان البحث.
- مقدمة.
- جذع الموضوع.
- خاتمة.
- فهرس للمراجع.
- فهرس للموضوعات المدروسة.[2]

---

[1]- علي مراح، مرجع سابق، ص79.

[2]- قاضي إدريس، مرجع سابق، ص242.

الشكل 01: الهيكل التنظيمي للبحث [1]

مقدمة

الفصل الأول: ..... (عنوان الفصل يكتب بحروف كبيرة).

(عنوان فرعي للفصل)

(عنوان فرعي للفصل)

الفصل الثاني: ..... (عنوان الفصل يكتب بحروف كبيرة).

(عنوان فرعي للفصل)

(عنوان فرعي للفصل)

الفصل الثالث: ..... (عنوان الفصل يكتب بحروف كبيرة).

(عنوان فرعي للفصل)

(عنوان فرعي للفصل)

الفصل الرابع: ..... (عنوان الفصل يكتب بحروف كبيرة).

(عنوان فرعي للفصل)

(عنوان فرعي للفصل)

الخاتمة

ملاحق

مراجع

إذ يعتبر إعداد خطة البحث جوهر الدراسة التي يقوم بها الباحث، فالخطة تجسم محتوى البحث، وتعطي تصورا واضحا لما يريد الباحث أن يصل إليه، من خلال الدراسة التي ينوي القيام بها.

فإذا نجح الباحث في ذلك، يكون قد حدد المسار العام للبحث، وكل ما يتبقى عليه هو القيام بالقراءات، وجمع البيانات والمعلومات الكافية عن المواضيع التي تشمل عليها الخطة.

[1]– عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص38.

وتحتوي هذه الأخيرة على ما يلي:

1-كيفية اختيار الموضوع، أو مرحلة الإطلاع لاختيار الموضوع.[1]

وتعتبر مرحلة اختيار الموضوع من أدق وأصعب مراحل إعداد وتحضير موضوع الدراسات.[2]

وهي من أولى مراحل إعداد البحث العلمي والأكثر صعوبة ودقة وهذا راجع إلى تعدد واختلاف مقاييس الاختيار.[3]

حيث يحكم الباحث معيارين:

أ- المعيار الذاتي لاختيار الموضوع:

ويقصد به الرغبة النفسية الذاتية للموضوع المختار، مما يجعل الباحث مستعدا لتحمل أعباء البحث بسبب الارتباط النفسي والعاطفي بينه وبين البحث.

ب-المعيار الموضوعي:

وهو ما يوفره موضوع البحث العلمي من قيمة علمية بما يحقق أهداف ووظائف العلم ومد ارتباطه بالتحديات التي تطرحها الحياة المعاصرة.[4]

ويحكم طريقة اختبار الموضوع أحد المنهجين:

أ- **المنهج الأول:** اختيار الموضوع من قبل الباحث (الطالب) وهي الطريقة الأسلم في الاختيار، فالطالب حر في اختيار موضوع بحقه.

ب-**المنهج الثاني:** اختيار الموضوع من قبل المجلس العلمي أو من طرف الأستاذ المشرف، حيث يلجأ الطالب للأستاذ المشرف لمساعدته على اختيار الموضوع.

---

[1]- فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص238.

[2]- فاضلي إدريس، المرجع نفسه، ص231.

[3]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص36.

[4]- صلاح الدين شروخ، مرجع سابق، ص57.

وقد يقترح المجلس العلمي للكلية مجموعة من الموضوعات، ويقوم الطالب باختيار إحداها.[1]

فالبحث هو كل متكامل والخطة هي تجسيد هيكلي له ولهذا لابد أن تتضمن كل عناصر تقسيمات البحث.

فمرحلة اختيار الموضوع، أو العنوان يجب أن يتميز بالدقة والوضوح، الإيجاز والدلالة.

وبذلك فالعنوان يحدد الإطار الرسمي للموضوع محل البحث ويجسد الفكرة الرئيسية العامة له.[2]

2- مرحلة جمع المعلومات والوثائق:

تعتبر عملية جمع الوثائق والمعلومات مرحلة هامة وهي تتجسد فيما يقوم به الباحث من جمع المعلومات، والمعارف والأفكار المتناثرة والمدونة في صفحات الكتب والمؤلفات والمراجع العربية والأجنبية وباقي الوثائق الأخرى. وصدر هذه الكتب عادة المكتبات العامة ومكتبات الجامعة والهيئات والمؤسسات والمصالح. إن جمع الأفكار والمعارف يحتاج إلى طريقة منظمة من أجل الاستخلاص، والتحليل والتركيب ومن أجل تجميع الحقائق والمعلومات قد يلجأ الباحث إلى أسلوب استعمال البطاقات التي ينظمها الباحث طبقا لأقسام، وأجزاء موضوع البحث، كما قد يستعين الباحث بأسلوب الملفات التي تحتوي على أقسام وأبواب موضوع الدراسة كأن تخصص عدة أوراق للمقدمة، وعدة أوراق للباب الأول وأوراق أخرى للقسم الأول وأوراق للقسم الثاني ... إلخ.

3- مرحلة القراءة والتحليل والتفكير:

تقوم القراءة بجميع أنواعها بغرس المعرفة الحقيقية، وبتزويد الباحث بمعلومات توصله إل مستوى معين من التفكير السليم، والتحليل والاستنتاج، والنقد... إلخ، كما تعتبر القراءة مرحلة مهمة لفهم كافة المعلومات والأفكار المتصلة بموضوع البحث العلمي والإطلاع الشامل والمتعمق بالوثائق العلمية المتعلقة

---

[1]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص20.

[22]- علي مراح، مرجع سابق، ص77.

بموضوع الدراسة فتمنح الباحث التعمق في التخصص والسيطرة على جوانبه العلمية ويكسبه القدرة على التحليل الناتج عن الفهم الشامل، العميق للمعارف، والتأمل والتفكير في جوانب موضوع البحث، كما تزود مرحلة القراءة الباحث بثروة لغوية فنية متخصصة وبشجاعة أدبية تقوي شخصية الباحث، وتتميز مرحلة القراءة والتفكير كذلك بقيان الباحث بالتنسيق والتحليل لما تم جمعه، وقراءته وأن يستخلص الآراء المتشابهة أو المتعارضة ثم يقوم بالتعليق عل هذه الآراء، أو يحدد رأيه بشأنها إن لزم الأمر.

وفي الأخير تستقر لدى الباحث فكرة الموضوع وجوانبها الأساسية والثانوية وبذلك تتحد بصفة نهائية خطة الدراسة لد الباحث، وذلك بتقسيم وتبويب موضوع البحث، وبإعطائه عناوين رئيسية وجزئية وفرعية ويكون على شكل مقدمة وصلب موضوع وخاتمة.

4- مرحلة الكتابة:

لا تكتمل مهمة الباحث لا بمرحلة الإطلاع التي تأتي بعد اختيار الموضوع ولا بمرحلة جمع المعلومات والوثائق والقراءة والتفكير والتقسيم ووضع الخاتمة بل تنتهي بعملية الكتابة فتأتي عملية الكتابة والصياغة التي يستلزم أن تكون بأساليب واضحة توصل إلى القارئ نتائج البحث وفقا لمنهجية علمية دقيقة.

حيث تشمل خطة البحث عدة عناصر: عنوان البحث، مقدمة، متن الموضوع، خاتمة، لملاحق، الفهرس.

1- عنوان البحث:

وهو دليل الموضوع أو المشكلة أو النظرية محل الدراسة[1]. وهو أكثر تحديدا من الموضوع ودال عليه، والأفضل اختيار عنوان مناسب.[2]

ويشترط في العنوان أن يكون:

- موجزا.
- واضحا وغير غامض.
- أن يكون شاملا لأجزاء وفروع وتفصيل الموضوع.
- أن يكون جذابا ويحرك خيال الباحث.[3]

وبالتالي فالعنوان هو الذي يحدد الإطار الرسمي للموضوع محل البحث ويجسد الفكرة الرئيسية العامة له.[4]

2- مقدمة البحث:

تعتبر مقدمة البحث عماد البحث، تكفي قراءتها للإحاطة بمضمون البحث وإدراك قيمته العلمية، بالرغم من أنها توضع في بداية البحث إلا أن ذلك يعني أن تكتتب في البداية لا الأغلب أن تكون أخر ما يكتب.[5]

---

[1]- فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص242.

[2] - AREZKI Dalila, méthodologie de la recherche gradue et post gradué (cours de méthodologie générale de la recherche gradué et post gradué), édition L'Odyssée, TIZIOUZOU, 2008, P34.

[3]- فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص242.

[4]- علي مراح، مرجع سابق، ص77.

[5]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص193

فالمقدمة هي العنصر الذي يتوسط ما بين عنوان البحث المطروح للمعالجة، وبين مضمونه، ويفترض بالمقدمة أن تضع القارئ في جو عنوان البحث.[1]

ويجب أن تشمل المقدمة على العناصر التالية:

أ- ماهية الموضوع، أو التعريف بالموضوع:

يتقدم فيه الباحث تعريفا للموضوع وتحديد عناصره وجوهره ومضمونه.[2]

ب-أهمية الموضوع:

يبين فيها الباحث أهمية الموضوع النظرية والعلمية، ويبرز الأسباب التي جعلته يتناول الموضوع بالدراسة.

ت-منهج الدراسة:

لدراسة أي موضوع يستعين الباحث بمنهج أو مجموعة من المناهج وذلك تبعا لطبيعة الموضوع محل الدراسة، كالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن ... إلخ.

ث-صعوبات البحث:

يشير فيها الباحث إلى أهم العراقيل والمشاكل التي اعترضت عملية إعداد البحث وغالبا ما تتلخص هذه الصعوبات في ندرة المراجع وقلتها في المواضيع الحديثة.

ج- الإشكالية:

هي مجموعة من التساؤلات يطرحها الباحث ليجيب عنها أثناء قيامه بالبحث، كما تعتبر هذه القاعدة الأساسية للبحث.[3]

---

[1]- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص176.

[2]- آيت منصور، طاهر رابح، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012، ص20

[3]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص108.

ح- عرض الخطة:

تختم المقدمة بالخطة كمدخل عام لمعالجة الموضوع محل البحث، وهي تقسيم للموضوع إلى أهم الأفكار والعناصر التي يتضمنها، وتوضع وفق تقسيم منهجي متدرج، مثلا: القسم، الباب، الفصل، المبحث...، أي تبعا لطبيعة الموضوع وحجمه.

خ- متن الموضوع (جذع الموضوع):

هو الجزء الأكبر والحيوي في البحث، فهو يتضمن كافة الأقسام والعناوين والأفكار والحقائق الأساسية والفرعية، التي يتكون منها موضوع البحث.[1]

أما المنهجية التي يوزع على ضوءها الباحث بحثه ودراسته فتتمثل في: الأقسام، الأبواب، الفصول، المباحث، المطلب، أولا، ثانيا، .... الحروف، الأرقام.....

ويستحسن أن يمهد لكل فصل بمقدمة صغيرة ويستعرض فيها ما ينوي أن يقوم به في الفصل الذي هو مقبل على كتابته، كما يحبذ أن يكتب الباحث خلاصة صغيرة لمحتوى الفصل في نهايته.[2]

د- خاتمة البحث:

تتضمن الخاتمة عرضا موجزا وشاملا لكافة المراحل والجهود والأعمال[3]، فهي ليست خلاصة للبحث، وإنما يبين فيها الباحث النتائج المتوصل غليها، من خلال البحث وتقديم الاقتراحات والتوصيات، وعليه فخاتمة البحث تشمل:

- ملخص مركز للبحث (فقرة أو فقرتين).
- النتائج المتوصل إليها.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات.

---

[1]- فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص243.

[2]- فاضلي إدريس، المرجع نفسه، ص243.

[3]- فاضلي إدريس، المرجع نفسه، ص244.

ووكل هذا يعتبر تكملة للإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث.

ذ- الملاحق:

تأتي الملاحق بعد الخاتمة وقبل قائمة المراجع، وهي عبارة عن وثائق تتمثل في القوانين، الاتفاقيات، الأحكام القضائية غير المنشورة، جداول إحصائية، قرارات المنظمات الدولية، .... إلخ، وهي ليست حاسمة في موضوع البحث، إذ تعتبر مجرد سجل إداري للبحث أو أرشيف لوثائقه، من خصائصه أنه تكميلي مساعد، لا يمكن إدراجه في المتن أو الهامش.[1]

ر- قائمة الوثائق العلمية:

وهي قائمة المراجع التي اعتمد عليها الباحث في دراسته، وله أن يرتبها على المواضيع المعالجة أو حسب تسلسلها في البحث، أو تبعا للغة التي كتبت بها.[2]

ز- الفهرس:

يشمل فهرس الموضوعات عناوين البحث وما يحتوي عليه من فصول ومباحث، ومطالب وفروع، وأن يقابل كل عنوان رقم الصفحة.

إن عملية إعداد فهرس الموضوعات أو فهرس المراجع من أساسيات جدية البحث واحتوائه على قيمة عملية.[3]

س- ملخص البحث:

وهو تلخيص البحث، يجعله الباحث في نهاية بحثه بعد قائمة المحتويات (فهرس الموضوعات)، دون ترقيم وهو المعتمد في ميدان البحث في العلوم القانونية وغيرها من العلوم الإنسانية.

---

[1]- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة للطلبة السنة الثانية، حقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018، ص31.

[2]- فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص244.

[3]- فاضلي إدريس، المرجع نفسه، ص244.

ويشترط أن يتبع البحث بكلمات دالة أو كلمات مفتاحية (Mot Clés)، من ثلاثة إلى سبع كلمات.[1]

من الناحية الشكلية تحتوي مذكرة الماستر على البناء النهائي التالي:

- صفحة البحث.
- قائمة المختصرات.
- الشكر والتقدير.
- الإهداء.
- المقدمة.
- المتن (الأبواب، الفصول).
- الخاتمة.
- قائمة المراجع.
- الملاحق.
- فهرس الموضوعات.
- فهرس الجداول.
- فهرس الأشكال.
- الملخص.

[1]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص186.

3- مرحلة تبويب البحث وإخراجه:

وسميت هده المرحلة بمرحلة التبويب وهو الإطار الشكلي للبحث الذي ينظم في شكل تقسيمات محددة والتبويب يمثل البناء النهائي للخطة التي وافق عليها المشرف والباحث.[1]

أ- الصفحات التمهيدية:

تحتوي الصفحات التمهيدية على:

➢ **صفحة الغلاف:**

تمثل الورقة الأولى في البحث، لها أهمية خاص، فهي تعطي الانطباع الأول عن شخصية الباحث، ونذكر فيها المعلومات التالية:

- اسم الجامعة، الكلية، القسم.
- عنوان البحث: وهو الاسم الفني والدليل العام للموضوع، يكتب في وسط الصفحة بخط كبير الحجم وببنط عريض (Gras). وليكن مثلا (Simplified Arabic) بحجم (20).
- الغرض من إعداد البحث (لنيل شهادة الليسانس أم الماستر أم الماجستير أم الدكتوراه).
- التخصص العام والتخصص الدقيق إن وجد، مثلا: (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه في القانون الخاص، تخصص قانون الأسرة و مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في القانون الخاص، فرع قانون الأسرة...).
- اسم الطالب أو الباحث صاحب البحث.
- اسم المشرف: ومن المهم مراعاة اللقب العلمي أو الدرجة العلمية (أستاذ، دكتورة، أستاذ، دكتور).
- أعضاء لجنة المناقشة: يمكن أن يجعل لهم جدولا يقسمه إلا ثلاث خانات: الاسم واللقب، الدرجة العلمية والصفة (رئيسا، مقررا أو مشرفا، عضوا أو مناقشا).

---

[1]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص65.

- السنة الجامعية للمناقشة (بالهجري أو الميلادي).

بخصوص صفحة الواجهة التي تحمل عنوان البحث العلمي ينصح الطالب أو الباحث بمراعاة ما يلي:

- توضع البيانات المذكورة أعلاه في إطار.
- يستحسن في البحوث العلمية الأكاديمية عدم وضع رسومات وزخرفة وألوان في الصفحة الأولى أو غيرها من الصفحات.
- تكتب البيانات بخط أسود من نوع واحد، باستثناء العنوان فإنه يكتب بخط من حجم أكبر وببنط عريض (Gras) كما تقدم.
- لا داعي لكتابة عبارة: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، وعبارة "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي".[1]

➢ **نسخة من صفحة الغلاف الخارجي:**

وهو الغلاف الداخلي للبحث، وهو نسخة عن الغلاف الخارجي، والفرق بينهما من حيث نوعية أو طبيعة الورق فالغلاف الخارجي من الورق السميك وأما الغلاف الداخلي فمن الورق العادي.

➢ **صفحة البسملة:**

وهي بسم الله الرحمان الرحيم، فيستحسن أن يبتدئ بها الباحث بحثه طلبا للتوفيق وتسديد خطاه من الله عز وجل في علاه. ويمكن أن تضاف صفحة أخرى تتضمن آية قرآنية أو حديثا نبويا أو نصا قانونيا قولا مشهورا ... يتناسب وموضوع البحث.

[1]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص175.

- **صفحة الإهداء:**

يعبر فيه الباحث أو الطالب عن الود الجميل الذي يكنه لشخص أو عدد من الأشخاص الذين شجعوه ووقفوا معه، أو كان لهم عليه أفضال: كأفراد عائلته أو فئة معينة يفضل تخصيصهم بالإهداء كموظفي المكتبة أو زملائه الطلبة في الجامعة أو زملائه في العمل...، ذلك أن مضمون الإهداء يخضع لرغبة الباحث واختياراته الشخصية والذاتية.

ينصح الباحث أو الطالب بالابتعاد عن الإطالة، وأن يكون إهداؤه موجزا، مختصرا ودقيقا، وواضح المبنى والمعنى، وألا يتجاوز الإهداء صفحة واحدة، وأن يكتبه في وسط الصفحة، مع ترك فراغ بداية السطر، ولا بأس أن يكتب الباحث اسمه في آخر الإهداء من جهة اليسار.

كما ينصح الباحث أو الطالب ألا يتوجه بالإهداء إلى الأستاذ المشرف. والأصوب أن يتوجه إليه بالشكر والتقدير، كذلك الأمر بالنسبة إلى أعضاء لجنة المناقشة.

- **صفحة الشكر والتقدير والعرفان:**

يتوجه به الباحث أو الطالب إلى أشخاص معينين بأسمائهم وصفاتهم، قدموا له المساعدة والعون لإنجاز بحثه، ويعد الأستاذ المشرف أحقهم بالشكر والعرفان وأولاهم بالتقدير لمتابعته البحث وتأطيره من أولى مرحلة إلى غاية الانتهاء منه. أيضا يجب على الباحث أو الطالب أن يخص أعضاء لجنة المناقشة بجانب من الشكر والتقدير والعرفان لقاء تكبدهم مشقة قراءة البحث وتصحيحه، وتجشمهم نصب التنقل لحضور المناقشة على الرغم من التزاماتهم وارتباطاتهم.

ومن المهم أن يلتزم الباحث أسلوب البساطة والوضوح، وألا يتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلا لمن يستحقه وهو أهل له. وعليه فالباحث أقدر على تقدير من يستحق الشكر ويستأهله دون غيره، وهو معني في ذلك بالتزام الموضوعية والأمانة، ومن ثم فلا داعي أن يجعل من هذه الصفحة مساحة للتملق والمجاملات لأصحاب المراكز والرتب من غير داع ممن لم يقدموا له يد المساعدة. أيضا يستحسن

بالباحث أن يلتزم الإيجاز والاختصار في تحرير الشكر والتقدير والعرفان، وأن يحرره في وسط صفحة واحدة لا أكثر.

- **المختصرات والرموز:**

هي قائمة من صفحة واحدة أو أكثر –حسب الحاجة– لوضع رموز وإدراج مختصرات لبعض العبارات التي تكررت كثيرا في البحث، فيختصرها الباحث تيسيرا وربحا للوقت، ولكن نظرا لغموضها لد القارئ وجب على الباحث إيضاحها والتعريف بها. ويتعين على الباحث عند تدوين هده الرموز والمختصرات أن يضع في الجهة المقابلة لها من الصفحة ذاتها معانيها ودلالاتها، شريطة أن يكون من السهل إدراكها وفهم مدلولاتها من القارئ حالة ظهورها بين نصوص البحث.

ونذكر من بين أشهر هذه الرموز، وقد تقدم ذكر طرف منها في مواضع سابقة:

- ص أو ص ص: الصفحة أو من الصفحة كذا إلى الصفحة كذا.
- د ط أو د ر ط: دون طبعة أو دون رقم الطبعة.
- د د ن: دون دار النشر.
- د م ن: دون مكان النشر.
- د س ن أو د ت ن: دون سنة النشر أو دون تاريخ النشر.
- ط: طبعة.
- مج: مجلد.
- ج: جزء.
- هـ: التاريخ الهجري.
- م: التاريخ الميلادي.
- س: سنة.

- ع: عدد.
- د: دكتور.
- أ.د: أستاذ دكتور.
- تحق: تحقيق.
- تع: تعليق.

وغيرها من المختصرات الأخرى، ومن المختصرات في ميدان البحث العلمي في العلوم القانونية نجد مثلا:

- ج ر ج: الجريدة الرسمية.
- ق ع: قانون العقوبات.
- ق إ ج: قانون الإجراءات الجزائية.
- ر ق: رقم القضية.
- م ق: مجلس قضائي.
- Art : Article.
- L : Loi.

ب- المقدمة:

المقدمة مدخل عام للبحث يدل على موضوع البحث وجوانبه المختلفة بوضوح ودقة وإيجاز، وتشتمل المقدمة على ما يلي:

أ- تحديد موضوع البحث حسب العنوان، ووصف كامل لماهيته، ومشكلته، بصورة دقيقة وموجزة.

ب-بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف دراسته، وأهميته، بصورة موجزة مركزة.

ج- التعريف بأدبيات البحث، ونواحي النقص التي فيها، بما يؤكد تحديد المشكلة.

د- تحديد فرضيات البحث على هدي ما سبق ذكره.[1]

هـ-حصر وتوضيح المشكلات، والعراقيل النظرية والعملية التي تعترض البحث.

و- تحديد المنهج المستخدم، وطرق وأساليب إعداد البحث على هديه.

ز- ذكر تقسيم وتبويب الموضوع، والدفاع عنه.

ج- المتن:

المتن في اللغة العربية الظهر مكتنفا الصلب عن يمين وشمال من عصب ولحم، ويذكر ويؤنث، والصلب عظم الظهر. وأما في الاصطلاح هنا فالمتن هو الجذع الرئيس لموضوع البحث العلمي، وهو الجزء الأكبر، والحيوي في البحث العلمي، ويتضمن المتن ما يلي:

- كل ما ورد في الفهرس البحث متسلسلا ومطابقا له من بعد تنفيذه.
- تنفيذ كافة مقومات كتابة البحث العلمي، على نحو ما وردت سابقا.
- كافة العمليات المتعلقة بحل الإشكالية، ومعرفة صحة أو عدم صحة الفروض.

د- الخاتمة:

خاتمة البحث العلمي عرض موجز وشامل للبحث، وما قام الباحث به، من أعمال في إعداده وإنجازه، وذكر للنتائج التي توصل إليها، والعراقيل التي واجهته، وكيفية تغلبه عليها، ولا تتضمن الخاتمة أي معلومة لم يخطط لها في تقسيم وتبويب الموضوع، ولكنها تذكر توصيات الباحث، نتيجة بحثه.[2]

ذ- الملاحق:

الملحق، وجمعه الملاحق، هو كل ما يضاف إلى البحث العلمي، مما يساعد على المزيد من فهمه وتوضيحه، وشرح بعضه، مما لا يمكن إضافته إلى المقدمة، والمتن والخاتمة، لطوله، أو عدم انسجامه

---

[1]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص ص 120-121.

[2]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص86.

مع النص، كالوثائق القانونية، أو غيرها من العينات، والصور، والخرائط، ونصوص الاتفاقيات، والمعاهدات، والتوصيات، والفهارس، والآراء الشخصية... إلخ. وهده الملاحق ترقم متسلسلة، وتكون الإحالة إليها في الهوامش، وفي مختلف أجزاء البحث، نأخذ مثلا منها الفهارس.

ر- فهارس البحث:

تتعدد أشكال فهارس البحث، ويقصد بها جداول الأسماء، أو المواضيع، أو المراجع، مرتبة ترتيبا ألف بائيا في نهاية البحث.

والهدف من الفهرسة إرشاد القارئ إلى ما يتضمنه البحث ومكانه فيه، مع التدليل والبرهنة، ومن الفهارس فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الأعلام.

ز- الملخص.

الشكل 02: نموذج لـــ الواجهة الرئيسية لمذكرة ماستر بجامعة الطارف (كلية الحقوق):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي ين جديد – الطارف
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID

مذكرة بعنوان:

حل نزاعات التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة الدولية

مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص: قانون أعمال

إعداد الطالبة (ة):
أميرة سحقي

إشراف/ الأستاذة:
ملوك نوال

لجنة المناقشة:

عائشة عبد الحميد	أستاذة محاضرة –ب-	الشاذلي لن جديد	رئيسا
ملوك نوال	أستاذة مساعدة –أ-	الشاذلي لن جديد	مشرفا ومقررا
بوعقبة نعيمة	أستاذة محاضرة –ب-	الشاذلي لن جديد	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019.

المحور الثاني

المحور الثاني- التوثيق:

التوثيق لغة من يوثق، وثاقة، فهو وثيق والمفعول به موثوق فيه، وثق الشيء قوي وثبت وصار محكما.

يقال وثق الصحفي الخبر أي كان متيقنا منه.

أما اصطلاحيا فهو أن يستلهم الباحث فكرة أو معلومة أو نتيجة من مرجع أو مصدر معين بما يتوجب عليه الإشارة إليه في الهامش للتدليل والبرهنة.[1]

ويعرف أيضا الإسناد والتوثيق بأنه إسناد المعلومات المقتبسة إلى أصحابها الأصليين.[2]

أو هو أحد أنواع العلوم الذي يهدف إلى حفظ المعلومات، ونقلها لاستخدامها في مراجع أخرى، فهو إثبات مصادر المعلومات وإرجاعها لأصحابها توخيا للأمانة العلمية، واعترافا بجهد الآخرين، وحفظ حقوقهم العلمية.[3]

من المشاكل التي تعاني منها العلوم الإنسانية الاجتماعية، والقانون خصوصا هو التدريب على البحث العلمي، بشقيه النظري والتطبيقي، الذي يتوج في مرحلته الأولى بمذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، ثم ماستر، ثم الدكتوراه.

هذه المذكرة التي Σ كثر مؤخرا الحديث عن قيمتها العلمية والبيداغوجية. خاصة بعدما لوحظ تدني مستو الإعداد والإنجاز. ومعاناة كل من الأساتذة المؤطرين وحتى الطلبة فهو مرتبط أساسا بالتكوين القاعدي الذي يتلقاه الطالب في مادة المنهجية.[4]

---

[1]- عمار بوضياف، إعداد أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص203.

[2]- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص75.

[3]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص203.

[4]- فضيل ديبو، ملاحظات علمية حول إنجاز مذكرة التخرج، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، عدد خاص، 1995، ص13.

س- فالبحث العلمي عمل ذهني ونشاط عقلي، وبناء فني، يقوم على أسس ويخضع لقواعد وتحكمه ضوابط.[1]

أولا- مصادر التوثيق في الدراسات الحقوقية:

بعد اختيار الموضوع وصياغة المشكلة، وبعد استكمال الإجراءات الإدارية لتسجيله، تبدأ مرحلة ثانية هي مرحلة جمع الوثائق والمعلومات، والتي من خلال توثيق وتصنيف المراجع.

الوثائق العلمية هي كل المراجع والمصادر التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بالموضوع، فقد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية.[2]

- فهناك نوعين من الوثائق هما المصادر والمراجع:

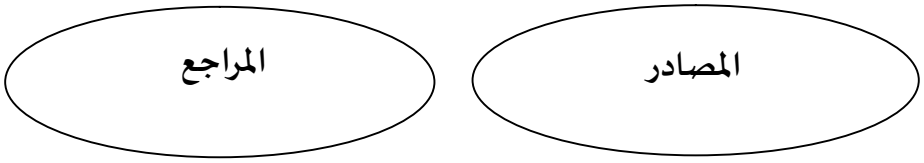

1- المصادر Les Sources:

وتعرف أيضا بالمصادر الأولية أو الرئيسية أو الأصلية أو المباشرة.[3]

وهي المصادر التي يمكن اعتمادها كمصادر توثيق بها لصحتها وعدم الشك فيها مثل: المخطوطات، الخطب، الرسائل، اليوميات، المقابلات الشخصية، الدراسة الميدانية.[4]

---

[1]- شويرف عبد العالي، أساسيات في منهجية البحث العلمي وإعداد المذكرات والرسائل والأطروحات مجلة الدراسات الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة الأغواط، عدد جوان، 2016، ص419.

[2]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص68.

[3]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص13.

[4]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص69.

الشكل 03: الوثائق التي تعتبر أهم المصادر الرسمية في الدراسات الحقوقية، نذكر:

2- المراجع: المصادر الثانوية Les Références:

وتسمى أيضا بالمصادر غير الأصلية والمصادر غير المباشرة والمرجع هو كل ما يعتمد عليه الباحث أو الكاتب عندما يكون بصدد كتابة مؤلف أو مقالة، أو بحث أو رسالة جامعية.

وكل ما يعتمد عليه الباحث في إخراج عمله العلمي من كتب ومجالات محكمة ومجالات عامة وتقارير.[1]

حيث تختلف مراجع البحث القانون وتختلف أشكالها المادية كما يلي:

الكتب والمؤلفات القانونية العامة في فروع القانون	**الأطروحات والرسائل والمذكرات العلمية والأكاديمية**
المقالات والأبحاث العلمية المتخصصة	

فهذه تعد في نظر البحوث القانونية مصدرا ثانويا (مرجعا)، لا مصدرا رئيسا (مصدرا).[2]

3- كيفية إدراج بيانات المصادر والمراجع:

- **الكتب:**

1- بالنسبة لاسم ولقب المؤلف:

- اسم ولقب المؤلف، ويمكن البدء باللقب (الاسم العائلي)، ثم اسمه، ويفصل بينهما بفاصلة عادية (،) أو نقطتان رئيسيتان (:).
- إذا كان للكتاب أكثر من مؤلف يذكر أسماء المؤلفين موصولا بينهما بحرف الواو (و) إذا كانوا ثلاثة فأقل.

---

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص204.

[2]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص134.

- إذا كانوا أكثر من ثلاثة، يذكر اسم مؤلف واحد أو أشهرهم متبوعا بعابرة: "وغيره" أو "آخرون".

- إذا كان الكتاب من تأليف هيئة علمية يذكر اسمها بدلا من اسم ولقب المؤلف.

2- عنوان الكتاب:

- يذكر عنوان الكتاب كاملا ثم العنوان الفرعي (الثانوي).

3- اسم ولقب المعلق أو المترجم: إو مجدا، وقد يوجد الاثنان أو أحدهما فقط.

4- **رقم المجلد:** (إن وجد): ثم رقم الجزء (إذا كان الكتاب عبارة مجلدات مجزأة)، مع الحرص على ذكر عنوان الجزء (إن وجد).

5- **رقم الطبعة:** تحديد عدد الطبعة (الأولى أو الثانية ...). فإذا لم يكن هناك طبعة يشير الباحث إلى ذلك بقوله: "دون طبعة" ومختصرة "د.ر.ط". أو "دون طبعة" و "د.ط".

6- **اسم الناشر (دار النشر):** تذكر قبل مكان النشر، وإذا لم تذكر يكتب "دون دار نشر" ولفظها المختصر "د.د.ن".

7- **مكان النشر:** وهو بلد النشر، وإذا لم يذكر دل عليه بعبارة "دون مكان النشر"، ويختصر "د.م.ن".

8- **سنة النشر:** وإذا لم تكن هناك سنة النشر، كتب الباحث ""دون سنة النشر"، وتختصر بعبارة "د.ش.ن".

9- **الصفحات المقتبس منها:** حرفيا أو بتصرف، لا تذكر الصفحات إلا إذا كان المصدر والمرجع مدرجا في الهامش.

- أما في قائمة المصادر والمراجع فلا يصح ذكر الصفحات.

- يشير الباحث إلى كلمة الصفحات بحرف الصاد (ص)، إشارة إلى صفحة واحدة، و (ص ص) لحصر عدد الصفحات، ويفصل بينهما بمطة (-).[1]

- **مثال توضيحي لتوثيق الكتب:**

- محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري- دعوى الإلغاء- دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2012، ص....

- وباللغة الفرنسية:

- Rachid Zouaimia et Amarie Christine Rouault, Droit Administratif, Berti Editions, Alger, 2009, p …..

أما إذا ذكر المقال أكثر من مرة:

- عند الاستعمال الثاني وما بعده في صفحة موالية نذكر:

ذكر الاسم واللقب/ ثم نضع فاصلة، ثم نكتب عبارة المرجع السابق، ثم نذكر رقم الصفحة.

- **تطبيقا للمثال الأول:** محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص....

- وعند الاستعمال المكرر للمرجع في نفس الصفحة، ودون أن يكون هناك مرجع فاصل بينهما، وكان المرجع باللغة العربية، تكتب عبارة المرجع نفسه، ثم فاصلة وتكتب بعدها رقم الصفحة و يرمز لها بحرف (ص).

- **مثال توضيحي:**

- محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري -دعوى الإلغاء- دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2012، ص .....

- محمد الصغير بعلي، المرجع نفسه، ص.....

- وباللغة الفرنسية: في الاستعمال الأول نذكر كل البيانات أما في الاستعمال الثاني نذكر:

---

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجعع سابق، ص136.

الاسم واللقب ونضع فاصلة ثم عبارة تلي OP وهي اختصار لعبارة Opera Citato، ثم رقن الصفحة.

- **مثال توضيحي:**

- Rachid Zouaimia et Marie Christine Rouault, op cit, P…….

- وفي حالة الاستعمال المكرر في نفس الصفحة: نذكر عبارة Ibid وهي مشتقة من كلمة Ibidem، وتعني المرجع نفسه، تتبع بفاصلة، ثم رقم الصفحة.

- **مثال توضيحي:**

- Rachid Zouaimia et Marie Christine Rouault, Ibid, P…….

- **توثيق الكتاب الجماعي:**

وهو الذي يشترك في كتابته مؤلفين أو أكثر عندها نكتب البيانات التالية:

1- الدرجة العلمية، ويمكن الاستغناء عنها.

2- الأسماء والألقاب، تكتب حسب الترتيب الوارد على الغلاف.

- عندما يكون الكتاب الجماعي لأكثر من ثلاثة: تكتب:

اسم ولقب الأول فقط، حسب الترتيب الوارد على الغلاف، ونتبعها بعبارة "وآخرون"، باللغة الفرنسية les autres، وبالإنجليزية and others.

3- عنوان الكتاب: يذكر بالكامل وبجميع ما احتوى عليه وبحسب ما ورد في الغلاف.

4- رقم الجزء: إن كان للكتاب أجزاء.

5- ذكر رقم الطبعة في حال وجودها، وفي حالة عدم وجودها، نكتب عبارة "دون طبعة" ونرمز بها اختصارا "د.ط".

6- ذكر دار النشر، وعادة ما نجدها مدرجة في الغلاف الأصلي أو الصفحة الموالية له.

7- ذكر مدينة النشر، مثل: دار النهضة العربية، دار الثقافة، دار بلقيس...

8- ذكر بلد النشر.

9- ذكر سنة النشر: وفي حالة عدم وجودها، نشير لذلك بعبارة ""دون سنة" واختصارا "د.س".

10- ذكر رقم الصفحة: أو الصفحات، ويرمز لها اختصارا بحرف "ص"، وإذا تعددت نستعمل رمز"ص-ص".

- **مثال توضيحي:**

- أحمد عبد الحكيم بن بعطوش وآخرون، التعليم عن بعد في العالم العربي (الواقع – التحديات – الرهانات)، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، 2021.

- **توثيق الكتاب المترجم أو المحقق:**

نلتزم بذكر البيانات التالية:

1- الدرجة العلمية: ويمكن الاستغناء عنها، لأننا سنقع في إحراج يوم المناقشة، إذا تغيرت الرتبة المذكورة,

2- الاسم واللقب: يجب ذكره بدقة.

3- عنوان الكتاب: يذكر بدقة.

4- المترجم أو المحقق.

5- رقم الجزء.

6- رقم الطبعة: وفي حالة عدم وجودها نكتب عبارة "دون طبعة"، ونرمز لها اختصارا "د.ط".

7- دار النشر.

8- مدينة النشر.

9- بلد النشر.

10- سنة النشر.

11- ذكر رقم الصفحة أو الصفحات.

- **مثال توضيحي لكتاب مترجم:**

- ميلارن راي، خطة غزو العراق، ترجمة حسن الحسن، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002.

- **مثال لكتاب محقق:**

- سرقات المتبني ومشكلات معنية، ابن بسام النحوي، تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970.

- **توثيق أطروحات الدكتوراه والمذكرات:**

توثق الرسائل الجامعية كالآتي:

1- ذكر الاسم واللقب.

2- ذكر عنوان الأطروحة (المذكرة).

3- ذكر عبارة –أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولية –دكتوراه علوم – ل,م,د –نجدها مكتوبة على الصفحة الخارجية.

4- ذكر التخصص.

5- ذكر اسم الجامعة.

6- ذكر اسم الكلية.

7- ذكر السنة الجامعية أو تاريخ المناقشة إن وجد.

8- ذكر رقم الصفحة.

- **مثال توضيحي: بالإنجليزية:**

- نادية ليتيم، دور المنظمات الدولية في حالة البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم في العلوم القانونية، تخصص قانون دولي عام، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، 2014.

- Bennadja Cherif, l'évolution de la réglementation des matchés publics e, Algérie, Thèse de Doctorat d'Etat, Université d'Alger, 1991, P ……

- **مع ملاحظة:** عدم ذكر اسم المشرف إطلاقا.

- عند الاستعمال الثاني: نكتب: الاسم واللقب، ثم نضع فاصلة، ونكتب عبارة الأطروحة السابقة، ثم رقم الصفحة.

- باللغة الفرنسية: نذكر: Thèse Précité

أما إذا كنا بصدد مذكرة ماجستير نذكر ما يلي:

1- نذكر الاسم واللقب.

2- ذكر عنوان المذكرة.

3- ذكر عبارة: مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير.

4- ذكر التخصص.

5- ذكر الجامعة، أو المركز الجامعي أو المدرسة العليا.

6- ذكر الكلية أو المعهد.

7- ذكر السنة الجامعية كما ذكرت على الغلاف أو تاريخ المناقشة إن وجد.

8- ذكر رقم الصفحة.

- **مثال توضيحي:**

- حسينة زعلامي، عقد البيع بالإيجار في القانون الجزائري، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، 2012، رقم صفحة الاقتباس، مع نفس الملاحظة السابقة وهي عدم ذكر اسم ولقب الأستاذ المشرف إطلاقا.
- وعند الاستعمال الثاني: نكتب الاسم واللقب، ثم نضع فاصلة فنكتب عبارة المذكرة السابقة ثم رقم الصفحة.
- وباللغة الفرنسية نذكر عبارة Mémoire Précité.

- **توثيق المقالات العلمية:**

تعتبر المقالات العلمية المنشورة في المجالات العلمية المحكمة من المراجع المهمة التي يعتمد عليها كل باحث باعتبارها دراسات معمقة ومحكمة، بما يجعل لها قدرا كبيرا من المصداقية العلمية.

في المقالات العلمية وجب ذكر البيانات التالية:

1- ذكر صاحب المقال، الاسم واللقب، أو أصحاب المقال في حال التعدد بالترتيب الوارد في المنشور.

2- ذكر عنوان المقال، ويفضل وضعه بين قوسين وكتابته بخط مائل وغامق، (Italie and Bold).

3- ذكر اسم المجلة، ويفضل وضع خط تحت الاسم لدقة الإحالة.

4- ذكر الجهة المصدرة أو الهيئة، ويفضل كتابته أيضا بخط غامق.

5- ذكر المجلد إن وجد.

6- ذكر العدد.

7- ذكر سنة النشر، ونجدها عادة في الغلاف.

8- ذكر الصفحة.

- **مثال توضيحي لتهميش مقال علمي:**

- عائشة عبد الحميد، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مجال التهديدات الإقليمية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، جوان، 2021.

- **وباللغة الفرنسية:**

- Ahmed Mahiou, la saisime du conseil constitutionnel par les parlementaires, Revue du conseil constitutionnel, N°02, 2013, P…….

- أما في حالة الاستعمال للمرة الثانية نذكر:

اسم ولقب صاحب المقال، أو الأسماء بالترتيب، ثم عبارة المقال السابق، ذكر رقم الصفحة.

- أما باللغة الفرنسية، نكتب لاسم واللقب، ثم عبارة: Articles Précité، ثم رقم الصفحة.

- وعند الاستعمال للمرة الثانية لذات المقال، وفي ذات الصفحة، دون وجود مرجع فاصل، نكتب عبارة المقال نفسه، ونذكر الصفحة.

- وبالفرنسية نذكر Ibid.

- **توثيق المداخلات العلمية:**

1- ذكر صاحب المداخلة (الاسم واللقب)، أو أصحاب المداخلة في حالة التعدد بالترتيب الوارد في المنشور.

2- ذكر عنوان المداخلة، ويفضل وضعه بين قوسين وكتابته بخط مائل وغامق.

3- ذكر المناسبة العلمية مثلا: الملتقى الوطني/ الدولي/ ندوة/ يوم دراسي.

4- ذكر موضوع التظاهرة، مثلا: "الملتقى الدولي حول ...".

5- ذكر الجهة المنظمة بالتحديد: الجامعة، الكلية، القسم، أو الهيئة، وكتابته بخط مائل وغامق.

6- مكان الانعقاد.

7- ذكر التاريخ باليوم –يوم واحد – يومين أو أكثر وتاريخ الانعقاد.

8- ذكر الصفحة.

- **مثال توضيحي للمداخلة:**

- عائشة عبد الحميد، أثر المنهج القانوني في إعداد خطة البحوث القانونية والإدارية، الملتقى الوطني الموشوم "تطبيقات منهجية في البحث العلمي"، بـ المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيارت، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، يوم 23ماي 2021.
- وعند استعمال المداخلة للمرة الثانية، نذكر: الاسم واللقب، أو الأسماء والألقاب، ثم نضع فاصلة، ثم تتبعها بعبارة "المداخلة السابقة"، ثم نضع بعدها فاصلة، ثم نذكر رقم الصفحة.

- **توثيق القرارات القضائية:**

تعتبر القرارات القضائية، أحد الوسائل الأساسية للبحث في العلوم القانونية على اختلاف التخصصات المعروفة، إذ يتعين على الباحث الاستدلال بقرارات قضائية صادرة عن جهات عليا، كما لو اعتمد على قرارات صادرة عن:

1- مجلس الدولة.

2- المحكمة العليا.

3- محكمة التنازع.

- عند الاستعانة بالقرارات القضائية يجب مراعاة البيانات التالية:

1- ذكر عبارة حكم أو قرار.

2- ذكر تاريخ القرار أو الحكم.

3- ذكر الجهة المصدرة للقرار القضائي، مثل: المحكمة العليا، مجلس الدولة.

4- ذكر الغرفة المصدرة للقرار.

5- ذكر رقم الفهرس ونجده ضمن بيانات السند القضائي.

6- ذكر رقم الملف ونجده ضمن بيانات السند القضائي.

7- ذكر الأطراف ونجده ضمن بيانات السند القضائي.

- **مثال توضيحي:** - قرار صادر عن محكمة التنازع.

القرار المؤرخ في 21 ديسمبر 2008 تحت رقم 73، المجلة القضائية، المحكمة العليا، الجزائر، قسم المستندات، 2009، عدد خاص بقرارات محكمة التنازع، ص263.

- قرار صادر عن المحكمة العليا:

القرار رقم 45573 بتاريخ 04 ماي 1988، الصادر عن الغرفة المدنية، المجلة القضائية، المحكمة العليا، قسم المستندات، العدد الرابع، 1991، ص51.

وإذا أعيد استخدام القرار مرة أخرى، نكتفي بذكر:

عبارة: أنظر القرار رقم ..... ، المذكور سابقا.

- قرار صادر عن مجلس الدولة:

القرار رقم 072133 المؤرخ في 09 جانفي 2014، الصادر عن الغرفة الأولى، قضية م-ي، ضد والي ولاية تيارت، مجلة مجلس الدولة، العدد 12، 2014، ص83.

- أما إذا كان القرار غير منشور، نكتب كل بياناته السابقة وفي الأخير نكتب عبارة "غير منشور".

- أما إذا كنا أمام قرار تم اقتباسه من مرجع:

قرار مجلس الدولة، الغرفة الرابعة، بتاريخ 03 ماي 1999، قضية ب،ق، ضد ولاية تلمسان، أشاؤ إليه لحسين بن شيخ أث ملويا، الجز الأول، دار هومة، 2002، ص129.

- **توثيق القرار والتنظيمات:**

استعمال النصوص الرسمية أمر لازم في مجال الدراسات القانونية.

1- وجوب ذكر المادة محل الاستدلال.

2- وجوب ذكر النص –تحديد طبيعته: قانون عضوي، أمر، قانون، مرسوم رئايسي، مرسوم تنفيذي، قرار وزاري مشترك، قرار وزاري.

3- ذكر الرقم، مثلا: القانون العضوي رقم 16-10.

4- ذكر تاريخ الإصدار، مثلا: المؤرخ في....

5- ذكر تسمية أو عنوان النص، مثلاك المتضمن قانون الانتخابات.

6- الإشارة لعبارة المعدل والمتمم في حالة التعديل.

7- ذكر عبارة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

8- ذكر رقم الجريدة الرسمية.

9- ذكر تاريخ النشر.

10- ذكر رقم الصفحة للدقة والإحالة.

- **مثال توضيحي:**

- أنظر: المادة ..... من القانون رقم 12-07، المؤرخ في 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 12 بتاريخ 29 فبراير 2012، ص .....
- وفي حالة استعمال ذات القانون في موضع ‘خر وفي صفحة أخرى، نكتب عبارة: أنظر، القانون رقم 12-07 المذكور ونشير للمادة محل الإحالة.

وجب عند استعمال النصوص الرسمية الإشارة في الهامش:

1- عدم الإشارة يعني أن النص لم يعدل ويتمم.

2- إذا استعمل الباحث نصا تم إلغاؤه يتعين عليه ذكر بين قوسين عبارة الملغى.

- **مثال:**

- قانون الولاية لسنة 1990، قانون الانتخابات لسنة 2012، أو قانون الإجراءات المدنية لسنة 1966.

- **توثيق التقارير:**

يجب ذكر البيانات التالية:

1- ذكر عبارة تقرير.

2- ذكر الجهة التي تولت إعداده أو صدر عنها التقرير، مثلا: المجلس الشعبي الوطني، لجنة تحقيق برلمانية.

3- ذكر مضمون التقرير أي يتعلق بـــ .....، تحديد الموضوع بدقة.

4- نذكر تاريخ التقرير.

5- البيانات المتعلقة بنشره، مثال: موقع إلكتروني، جريدة رسمية، أو بيانات جهة طبع معينة، نذكر جهة معينة، دار النشر ثم السنة.

6- ذكر رقم الصفحة.

- **مثال توضيحي:**

- تقرير الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الرابعة والأربعون، جنيف، 3-21، أيار، مايو، 2010، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 16 و 17، من المعهد، الملاحظات الختامية المعنية، حالة الجزائر، ذكر تاريخ النشر، ذكر رقم الصفحة.

- **توثيق المطبوعات الجامعية:**

هناك نوعان:

أ- المطبوعات الجامعية الصادرة عن ديوان المطبوعات الجامعية:

تذكر البيانات التالية:

1- الاسم واللقب.

2- عنوان المطبوعة.

3- ذكر الجزء.

4- ذكر الطبعة.

5- ذكر الجهة المصدرة وهي بالطبع ديوان المطبوعات الجامعية.

6- ذكر البلد.

7- ذكر السنة.

8- ذكر الصفحة.

عند الاستعمال الأول للمطبوعة نذكر البيانات السابقة.

وعند الاستعمال الثاني:

- نكتب اسم ولقب صاحب المطبوعة، ثم نضع فاصلة، ثم نكتب عبارة المطبوعة السابقة، ثم ذكر رقم الصفحة.
- **مثل توضيحي للنوع الأول:**
- مصطفى حسين، الإدارة المحلية المقارنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص.....

ب-المطبوعات الصادرة عن المؤسسات الجامعية:

نذكر البيانات التالية:

1- الاسم واللقب.

2- عنوان المطبوعة نجده على الغلاف.

3- ذكر عبارة محاضرات ألقيت على ..... نجد الفئة المعنية مذكورة في العنوان.

4- ذكر الجهة المصدرة من جامعة أو كلية أو معهد.

5- ذكر البلد.

6- ذكر السنة الجامعية.

7- ذكر رقم الصفحة.

- **مثال توضيحي للمثال الثاني:**

- الدكتورة نادية ثياب، محاضرات في مادة الصفحات العمومية، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر، السنة الثانية، جامعة عبد الرحمان منيرة، بجاية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، 2015، ص .....

- عند الاستعمال الأول للمطبوعة نكتب البيانات الكاملة، وعند الاستعمال الثاني، نكتب اسم ولقب صاحب المطبوعات نضع فاصلة، ثم نكتب عبارة: المطبوعة السابقة، ثم نذكر رقم الصفحة.

- **توثيق الوثائق البرلمانية:**

نذكر البيانات التالية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

2- المجلس الشعبي الوطني.

3- الفترة التشريعية، مثلا: الثامنة "تكتب بالأحرف لا الأرقام".

4- الدورة البرلمانية، مثلا: الدورة البرلمانية العادية 2017، 2018.

5- لجنة مثلا: الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني.

6- التقرير التمهيدي عند مشروع القانون المتعلق بالصحة.

7- الرقم: نجده في الوثيقة.

8- التاريخ: نجده في الوثيقة.

9- صفحة الاستدلال.

- **مثال توضيحي:**

- لجنة الصحة الشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني قدمت إضافات نوعية تتعلق بالمشروع المذكور أدناه.

نذكر:

أ- إضافة تتعلق بالمقتضيات: التقرير أعلاه اقترحت اللجنة أعلاه إدراج وإضافة قانونين:

- القانون رقم 88-09 المؤرخ في 26 يناير 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني.
- القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015، والمتعلق بحماية الطفل.

ب-قدمت اللجنة المذكورة مقترحات التعديل: وشملت العملية تعديل نصوص عديدة منها المادة 05، مع ذكر "الأسباب".

ج- قدمت اللجنة أيضا طلب حذف مادة، ويتعلق الأمر بالمادة 25 وتلتزم بذكر "الأسباب".[1]

[1]- عمار بوضياف، المرجع في تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية، دار جسور، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص63 ومابعدها.

ثانيا– ضوابط الاقتباس: (قواعد تحرير البحث العلمي):

إن آخر المراحل المفصلية في البحث العلمي هي مرحلة تحرير البحث وكتابته وفقا لأصول الكتابة العلمية المتعارف عليها في ميدان البحث القانوني.

بحيث يجب مراعاة لغة وأسلوب الكتابة العلمية من خلال:

1– شروط لغة البحث العلمي وأسلوبه:

يشترط في لغة البحث العلمي وكتابته ما يلي:

أ– سلامة الكتابة من الأخطاء اللغوية والإملائية الشائعة، ومن الأفضل أن يعرض الباحث عمله على متخصصين لمراجعته وتصحيحه لغويا.

ب–استعمال اللغة الفنية المتخصصة، فالباحث في مجال الحقوق والعلوم القانونية معني باستعمال لغة قانونية سليمة.

ج– إن إلزام الباحث باللغة والأسلوب القانونيين يلزمانه بتلاقي اللغة والأسلوب الأدبي.

د– تفادي ألفاظ السخرية وأسلوب التهكم والاستفزاز، والابتعاد عن عبارات وألفاظ التفخيم، مثل الأستاذ العظيم، سعادة الوزير..... وغيرها من الألفاظ والألقاب.

وهذا دون إغفال ذكر الألقاب العلمية مثل الدكتور أو الأستاذ فلان .....

هـ–ينصح بالابتعاد عن ألفاظ الجزم، والقطع، مثل: أؤكد، أخطئ، أجزم.....

و– يستعين بألفاظ، مثل: لعل، أظن، أغلب الظن، يبدو أن .....

لأن العلم متطور مستمر، وما تثبت صحة اليوم، قد يثبت خطؤه غدا.[1]

ز– ينصح الباحث أيضا بالتواضع في التحليل والطرح، وهو يحلل ويعلل ويناقض.

حيث يجب عليه أن يتحاشى أو يقلل من استخدام الضمائر، أنا، نحن، أرى.....

---

[1]– عبد المنعم النعيمي، مرجع سابق، ص160.

ويعوضها بأساليب مجردة من كل كظاهر الغرور، مثل: يمكن القول، يبدو أن، يظهر أن.....[1]

ح- التزام البساطة والإيجاز والتركيز في عرض الأفكار والمفاهيم والابتعاد عن الحشو والإطناب والتعقيد والتكرار دون مبرر أو مسوغ.[2]

ط- يجب أن تكتب الجمل بأقل ما يمكن من ألفاظ مراعيا في ذلك التساند الوظيفي واللياقة النحوية بين الجمل.[3]

مراعاة العلامات الإملائية للوقف والترقيم في الكتابة، من ضرورات كتابة البحث العلمي، استعمال العلامات الإملائية "إشارات الوقف"، استعمالا صحيحا، وهي تمثل جانبا مهما من الجوانب الشكلية، ومن شأنها مساعدة القارئ عل فهم الجمل والعبارات وبيان المقصود منها.[4]

إن استخدام علامات الوقف يكون كالأتي:

1- النقطة (.):

وتكون في:

- نهاية الجملة التامة المعنى.
- عند انتهاء الكلام وانقضائه.
- بعد الكلمات المختصرة، مثل: (هـ)، و (م)، اختصارا لكلمتي: الهجري والميلادي.[5]

2- الفاصلة (،):

الفاصلة العادية أو المفردة أو الفاصلة أو الفارزة[6]، وتستعمل في الأحوال التالية:

---

[1]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص50.

[2] - عبد المنعم النعيمي، مرجع سابق، ص161.

[3]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص80.

[4]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص117.

[5]- رشيد شميشم، المرجع نفسه، ص113.

[6]- عبد المنعم النعيمي، مرجع سابق، ص163.

- بين الجمل المتعاطفة.
- بين الكلمات المترادفة في الجملة.
- بين الشرط والجزاء ،.
- بعد "نعم"، أو "لا"، جوابا لسؤال تتبعه جملة.
- بعد المنادى في الجملة، وبعد مخاطبة المرسل إليه في الرسالة.
- بعد أرقان السنة، حين تبدأ بها الجملة، أو بعد الشهر واليوم.
- بين اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ومعلومات النشر، أثناء تدوين المصادر والمراجع والهوامش.
- بين جميع المختصرات في تدوين المصادر في الهوامش، إلا بعد مختصر الصفحة، منعا للالتباس. [1]

3- الفاصلة المنقوطة (؛): وتستعمل في:

- بين جملتين بينهما علاقة سببية.
- بين جملتين طويلتين بينهما استدراك أو استثناء.[2]

4- النقطتان (:): وتذكر في:

- بعد كلمة "قال"، وما شابهها أو اشتق منها، مثل: "وبقوله".... ، وبعبارة أخرى بين القول والمقول.
- ين الشيء وأقسامه وأنواعه، مثل: الكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.
- – قبل الأمثلة التي توضع القاعدة.
- قبيل الجملة أو الجملة المقتبسة.

---

[1]– رشيد شميشم، مرجع سابق، ص112.

[2]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص163.

- بعد البلد في تدوين المصادر (البيبليوغرافيا).[1]

5- علامة الاستفهام (؟):

- توضع بعد جملة الاستفهام أو السؤال.

6- علامة الانفعال أو التعجب (!):

- وتوضع بين جملة يعبر بها عن فرح، أو حزن، أو تعجب، أو استغاثة وتأسف.[2]

7- الشرطة (-): وتوضع في:

- أول السطر.
- في حالة المحاورة بين اثنين إذا استغنى عن تكرار اسميهما.
- بيم العدد والمعدود.
- إذا وقعا عنوانا في أول السطر.

8- الشرطتان (-.....-):

وتوضع الشرطتان لتفصلا جملة اعتراضية أو كلمة معترضة.

9- الشولتان («.....»):

وتوضع بينهما العبارات المنقولة حرفيا من كلام الغير، أو جملة القول، وحول عناوين الكتب لتوضيحها.

---

[1]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص133.

[2]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص ص 51-52.

10- القوسان ( ) :

وتوضع بينهما عبارات التفسير والدعاء القصير، أو حول الأرقام التي وقعت في النص أو في الهامش دلالة على المصدر المعتمد، وحول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النص على أن تكون بأحرفها الأجنبية إن أمكن.

11- التشكيل:

تهناك الكثير من الكلمات في اللغة العربية تحمل أكثر من معنى، وهي تحتاج إلى التشكيل لإزالة اللبس، مثل: يكون ويكوِّن، الكتاب والكُتَّاب، الشُرطة والشَرِطة .... إلخ[1]

12- القوسان المركبتان [ ]:

يوضعان حول كل زيادة تقع في الاقتباس الحرفي، أو حول كل تقويم.

13- النقطة الأفقية (.....): توضع:

- بعد الجملة التي تحمل معاني أخرى تحث القارئ على التفكير.
- للاختصار وعدم التكرار بعد جملة أو جمل.
- للدلالة على انتهاك حذف في الاقتباس الحرفي.
- بدلا عن عبارة إلى آخره (إلخ).[2]

2- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق العلمي (البيبليوغرافيا):

تعكس عملية توثيق الهوامش، قيمة المادة العلمية المقتبسة وقدرة الباحث على التصرف فيها بالتحليل والنقد والمقارنة.[3]

---

[1]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص53.

[2]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص115.

[3]- فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص254.

يقصد بالهامش: كل ما يخرج عن النص من شروح وتعليقات وإشارات وإحالات وتراجم، أو ما يسمى: قواعد الإسناد في البحث العلمي.

- ويكون الهامش عادة تحت المتن من الصفحة (وهو الغالب)، أو في نهاية الفصل أو في آخ البحث.
- أما عند قدامى الكتاب فإن الهامش هو البياض الذي يحاذي المتن من اليمين أو من اليسار.
- أو هو الجزء الذي يفصل بينه وبين المتن بخط قصير، ويقع أسفل الورقة، وهو صالح للتعليقات والإضافات، والإحالات والتوثيق.
- أو هو التعليقات التي يعلقها الباحث على النص تصحيحا أو شرحا أو استدراكا، أو الرجوع إلى المراجع التي تم التوثيق بها.[1]
- وهناك طريقة أخرى، وأسلوب التوثيق في الولايات المتحدة الأمريكية، أو ما يطلق عليه طريقة علم النفس الأمريكية وهي APA (American Psycologicial Association).[2]

وهي التهميش في متن البحث أو المقال، حيث يكتب الباحث ثم تهميش كالآتي:

(ذكر اسم ولقب صاحب الكتاب أو المقال، وبعده سنة النشر، ثم رقم الصفحة)، هذا في المتن.

وفي قائمة المراجع، اسم ولقب المؤلف، ثم سنة النشر (بين قوسين)، ثم بقية البيانات.

فعندما نكون أمام الاقتباس يعني أننا أمام هامش.

الاقتباس هو مصدر للفعل (اقتبس)، ومعناه الاستفادة من العلم وغيره، واقتبست منه علما أي استفدته، حيث نجد أن المعنى العلمي للاقتباس يدور حول معنى الاستفادة، والأخذ والصلب والعلم، أما

[1]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص166.

[2]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص205.

اصطلاحا، فهو إضافة نص يعود إل مؤلف معين وتضمينه في النصوص التي تكتب حاليا، لغاية الاستشهاد.[1]

أو هو تضمين الباحث كلامه من كلام غيره، أي الاستشهاد بما قاله غيره، لتدعيم موقفه وحججه.[2]

- الاقتباس: هو شكل من أشكال الاستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه.

وقد أطلق عليها البعض قانون الاقتباس نظرا لأهميتها[3]، فعندما نكون أمام وضعية اقتباس، فهذا يعني أننا أمام عملية توثيق، لأن التوثيق هو بمثابة تأصيل علمي وموضوعي لبيانات ومعلومات استفاد منها الباحث في إعداد بحثه والوصول إلى نتائج محددة.

وللاقتباس دور مهم في تكريس قواعد الأمانة العلمية، طبقا للقرار الوزاري رقم 1082، المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحته.

للاقتباس أهمية بالغة في البحوث العلمية الأكاديمية، ولذلك يجب على الباحث أن ينقله بحرص وبتركيز.

---

[1]– سعيد خنوش، مقال سابق، ص316.

[2]– صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، مرجع سابق، ص74.

[3]– عمار بوضياف، مرجع سابق، ص202.

3- أنواع الاقتباس:

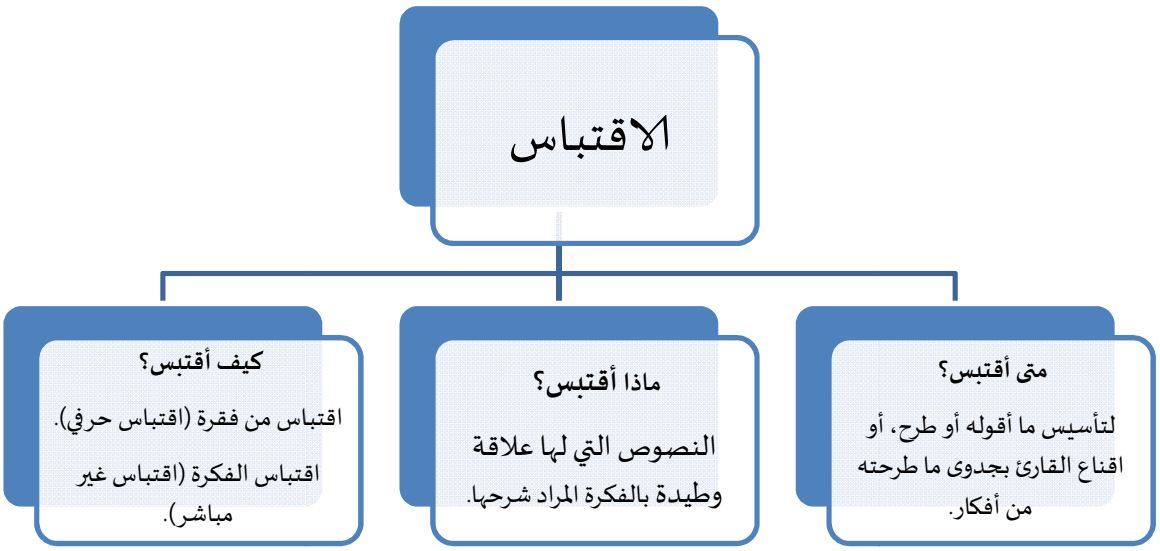

(1)

وللاقتباس أربعة أنواع، هي: الاقتباس الحرفي أو المباشر، اقتباس الفكرة أو الاقتباس غير المباشر، الاقتباس المتقطع والاقتباس في الهوامش، وهي:

أ- الاقتباس الحرفي المباشر:

هو النقل الحرفي والنقل المباشر، أي أخذ الكتابة كما هي كلمة بكلمة، أي صورة طبق الأصل.[2]

فالاقتباس الحرفي أو المباشر يعني أن الباحث ينقل ويدون معلومة، وردت في مرجع ما كما ذكرها صاحبها، أي كما وجدها بدون زيادة أو نقصان.

---

[1]- جريو خيرة، الاقتباس وطرق التوثيق، التعليمية، المجلد 7، العدد 01، ماي 2020، ص149.

[2]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص53.

أما الحد الأقصى المسموح به في الاقتباس الحرفي هو 6 أسطر[1]، وهناك من أجاز صفحة كاملة[2]، وهناك من وضع له حد بين 5 و 10 أسطر.[3]

إن ما يتم اقتباسه يوضع بين شولتان أو مزدوجتان، وهي علامة الاقتباس أو التنصيص ("....."")، أو القوسين المزدوجين(«.....») وعند حذف لعض من كلام صاحب النص المقتبس يشار إلى ذلك بثلاث نقاط (...) للدلالة على الحذف.[4]

ويأتي مسترسلا، وفي نهاية الكلام المقتبس نضع رقما ثم يشار في الهامش إلى كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع.[5]

ويشمل الاقتباس الحرفي المباشر في مجال العلوم القانونية في:

- نص معاهدة أو اتفاقية دولية.
- نص دستوري.
- نص قانون عضوي.
- نص قانون.
- نص مرسوم رئاسي.
- تنص مرسوم تنفيذي.
- نص قرار وزاري مشترك.
- نص قرار وزاري موحد.

---

[1]– عمار عوابدي، مرجع سايق، ص99.

[2]– غازي عناية، مرجع سابق، ص65.

[3]– بكاي ميلود، وآخرون، دليل إعداد الرسائل والمذكرات لطبة L.M.D، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013، 2014، ص11.

[4]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص172.

[5]عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص ص 53–54.–

- نصوص تنظيمية أخرى (مناشير، تعليمات).[1]

ب-الاقتباس غير المباشر (غير حرفي):

ويسمى أيضا النقل غير المباشر، في هذا النوع يقوم الباحث باقتباس الأفكار لا النص.[2]

فهو يحتوي على جهد الباحث ويبين شخصيته، فوجب الإشارة للمرجع لبيان أمانة الباحث من جهة، ولتطبيق قواعد منهجية البحث العلمي من جهة أخرى.[3]

ج- الاقتباس المتقطع:

أي أن جملا مأخوذة من مقطعين مختلفين، يعني أن نذكر العبارات والألفاظ كما هي من المرجع ثم نضع نقاط تدل على حذف بعض الألفاظ كالآتي ..... ثم نواصل بعبارات وألفاظ صاحب المرجع، ثم نضع الرقم الدال على الهامس ونجيل.

فهذا يدل على التقطع، أي عبارة وتقطع ثم العودة لعبارة نفس المرجع.[4]

د- الاقتباس في الهامش:

قد يجد الباحث نفسه أمام فكرة ذات قيمة علمية، غير أن إدراجها في لمتن قد يجعله موضع نقد، فهنا يذكرها في الهامش.

- **طريقة تهميش APA:**

وهي تهميش المرجع بالمتن، أي يكون داخل النص وبعدها يتم توثيق كل المعلومات باختصار بعد الانتهاء من توثيق المراجع في المتن يذكر بين قوسين (لقب المؤلف، السنة، ورقم الصفحة)، حيث يكون التوثيق:

---

[1]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص208.

[2]- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص54.

[3]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص218.

[4]- عمار بوضياف، مرجع نفسه، ص219.

- **بالنسبة للكتب:**

اللقب ثم (فاصلة)، الاسم، ثم (نقطة)، سنة النشر (بين قوسين)، ثم (نقطة)، عنوان الكتاب (تحته خط أو gras) ثم (نقطة)، الطبعة (نقطة)، مكان النشر (نقطتان فوق بعضهماà، دار النشر (نقطة).

- **مثال توضيحي بالنسبة للكتب:**

- بومخلوف، محمد (2000). التوطين الصناعي في الفكر والممارسة. الجزائر: دار الأمة.

والملاحظة نفسها بالنسبة للكتب ذات المؤلفين أو ثلاث مؤلفين.

بالنسبة للكتاب له عدة طبعات:

- أبو سليمان، عبد الوهاب. (1996). كتاب البحث العلمي، صياغة جديدة. (ط6). جدة: دار الشروق.

- **بالنسبة للدوريات والمجلات:** نذكر:

اللقب (فاصلة)، الاسم (نقطة)، سنة النشر (بين قوسين كبيرين ثم نقطة)، عنوان المقال (نقطة)، اسم الدورية أو المجلة (تحته خط أو gras ثم نقطة)، رقم المجلد أو العدد (فاصلة)، الصفحات (الصفحة الأولى والأخيرة ثم نقطة).

- مثال توضيحي:

- مكاوي، نجلاء. (2010). تقرير غولدستون. الدور العربي والدولي المطلوب. دار باحث. 69-82.[1]

[1]– علوي نجاة، طريق التوثيق وفق "نموذج الجمعية النفسية الأمريكية APA"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع، جويلية، 2020.

ثالثا- التوثيق العلمي (إثبات الهوامش):

يعد الهامش من أهم الإجراءات الفنية في كتابة البحوث العلمية. إذ يمثل الحيز التي تبرز فيه شخصية الباحث عن طريق إثبات المراجع والمصادر التي اعتمد عليها في المتن.

فالبحث البيبليوغرافي غالبا ما يساعد الباحث في التعرف على مختلف المصادر والمراجع التي تساعد الباحث في البحث وتدعيم موضوعه.[1]

حيث يجب أن يوضع الهامش بصفة آلية في ‘خر كل صفحة، وتبدأ آليا من 1 في كل صفحة.

وتكتب بخط Simplified arabic 12، بالنسبة للتهميش باللغة العربية، وبخط Time New 10 Roman بالنسبة لتهميش اللغة الفرنسية، وتكتب الهوامش بنفس الطريقة المشار إليها بالنسبة للمصادر والمراجع.[2]

إن استخدام الهوامش تعتبر عملية ضرورية لكل بحث علمي أكاديمي، سواء كان مذكرة ماستر، ماجستير أو دكتوراه، أو حتى مقال علمي.

فهو توجيه القارئ إلى المرجع أو المصدر الذي اقتبس منه الباحث النص أو الفكرة في المتن، وقد تقدم معلومات إضافية في الهامش أو شرح بعض المصطلحات.

1-طرق التوثيق:

أ- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب:

اسم المؤلف ثم لقبه، عنوان الكتاب (الرئيسي والفرعي)، المترجم إن وجد، رقم الطبعة، اسم البلد أو المدينة، اسم الناشر، تاريخ النشر، صفحة الاقتباس.

---

[1]- حماش الحسين، الجوانب المنهجية البيداغوجية المرتبطة بانجاز البحوث والمذكرات وكيفيات مناقشتها وتقسيمها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جانفي، 2012، ص147.

[22]- سعيد خنوش، المقال السابق، ص321.

- **مثال توضيحي:**

- السعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى، 1990، ص100.

وإذا أشرنا إلى نفس الكتاب في مرتين متتاليتين ولم يتوسطه مرجع آخر نكتب:

- الاسم واللقب، المرجع نفسه، ثم رقم الصفحة.

أما إذا توسطه مرجع آخر، نكتب:

- الاسم واللقب، المرجع السابق، ثم رقم الصفحة.

ب-الهامش الذي يشار فيه إلى مقال في مجلة:

اسم ولقب الكاتب، عنوان المقال بين قوسين، اسم المجلة وتحته خط، رقم العدد. تاريخ الصدور (اليوم، الشهر، السنة)، رقم الصفحة.[1]

- **مثال توضيحي:**

- العشي نوارة، (مدى نجاعة التعديلات الواردة في الأمر 05-02 في حماية عقد الزواج)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 02، 2012، ص167.

ت-الهامش الذي يشار فيه إلى وثائق حكومية:

كتابة اسم الدولة، الوزارة أو الإدارة العامة التي قامت بنشر الدراسة، عنوان الدراسة (تحته خط)، وبين قوسين (اسم مكان النشر وتاريخ النشر)، الصفحة المقتسبة.

- **مثال توضيحي:**

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، دستور 1996، (الجزائر: الديوان الوطني للأشغال التربوية 1998).

-

[1] عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص60.-

ث-الهامش الذي يشار فيه إلى مقابلات شخصية:

الإشارة في أول السطر إلى كلمة "مقابلة مع" ذكر اسم ولقب الشخص الذي جرت معه المقابلة، ذكر وظيفة الشخص ومنصبه وكذا المكان التي تمت في المقابلة، تاريخ المقابلة.

- **مثال توضيحي:**
- مقابلة مع "س.ع" محامي لدى مجلس قضاء عنابة، محكمة عنابة، 17 أكتوبر 2001.

ج-الهامش الذي يشار به إلى لفظ حكم قضائي:

ذكر لفظ الحكم، بيان اسم ودرجة المحكمة أو الجهة القضائية التي أصدرته، تاريخ الصدور، رقم الملف أو القضية، اسم المجلة (إذا صدر في مجلة)، اسم الهيئة أو الجهة التي تصدر المجلة، رقم العدد، تاريخ الصدور، الصفحة.

ح-الهامش الذي يشار فيه إلى تقرير:

اسم ولقب الكاتب "عنوان التقرير"، (تقرير بحثي مقدم إلى...) ثم يذكر مكان وتاريخ تقديم التقرير والصفحة المقتبس منها.

خ-الهامش الذي يشار فيه إلى المحاضرة:

اسم ولقب المحاضر، "عنوان المحاضرة"، (طبيعة المحاضرة، الكلية، الجامعة، التاريخ).

د- المطبوعات التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات التي أوجدتها الحكومة:

وتداي بإشراف منها، ويكون المدخل الرئيس لها باسم الهيئة متبوعا باسم البلد بين قوسين.

- **مثال توضيحي:**
- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المجاهدين تطور الديبلوماسية الجزائرية 1830-1962، 1998، ص20.

ذ- الهامش الذي يشار في إلى قانون:

كتابة اسم الدولة، اسم السلطة (الجهة التي أصدرت القانون)، نوع القانون (مرسوم، أمر، قرار...)، تحديد رقم القانون، ذكر السنة وفتح قوسين ووضع اسم الجريدة الرسمية، رقم العدد والتاريخ الذي صدرت فيه، الصفحة.

- **مثال توضيحي:**
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السلطة التشريعية (مرسوم تنفيذي متعلق بالجامعة)، رقم 98-253 المؤرخ في 17 غشت 1998 (الجريدة الرسمية، عدد 60، الصادرة في 19 غشت 1998)، ص50.

ر- التهميش الذي يشير إلى رسالة أو أطروحة:

اسم الباحث، عنوان البحث (تحته خط)، بين قوسين يتم تحديد نوع الدراسة (مذكرة، رسالة ماجستير، دكتوراه اسم الجامعة التي نوقشت فيها الأطروحة)، التاريخ، رقم الصفحة.

2- بعض الملاحظات الشكلية المرتبطة بالتهميش في المذكرات:

- إذا كان الكتاب باللغة الأجنبية يذكر عبارة (Ibid) وهي تعني المصدر أو المرجع نفسه.
- أما عبارة (Loc, cit) فتعني المكان نفسه.
- أما إذا كان المرجع مذكورا لمرتين غير متتاليتين، أو كان مفصول بمصدر أو مرجع آخر، فيذكر اسم المؤلف متبوعا بكلمة المرجع السابق، ثم ذكر رقم الصفحة.
- وإذا كنا أمام اللغة اللاتينية نذكر عبارة (Op, cit) ويعني المرجع أو المصدر السابق.
- إذا استخدمنا أكثر من مصدر ومرجع لمؤلف واحد في البحث، فنذكر الآتي:

اسم ولقب المؤلف، ثم عنوان الكتاب، ثم عبارة المرجع السابق، ثم رقم الصفحة.

- **مثال توضيحي:**

- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص75.

- صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2005، ص73.

- إذا كان المصدر أو المرجع مجهول المؤلف، نكتفي بذكر عنوانه متبوعا بعبارة "مجهول المؤلف بين قوسين".

- إذا أحال الباحث إلى عدة صفحات متتابعة من مصدر أو مرجع، يكتفي بذكر أول وآخر صفحة منها ويفصل بينهما بشرطة أو مطة . مثال: (100-110) أو (ص ص -110 100)

أي من الصفحة 100 إلى الصفحة 110.

أو يقال: (ص100 وما يليها أو ما بعدها أو التالية لها).

وإذا كان المرجع باللغة الأجنبية يقال (PP100-110) أي: ص ص، أو يقال (PP100 F) أي ص 100 والصفحة التالية لها (وهي ص110).

- توضع أرقام المتن والهامش بين قوسين، ويمكن الاستغناء عنها (1) أو 1.

- تكتب الهوامش بخط أقل حجما من الخط المستخدم في المتن، وإذا كتب المتن بخط من حجم 16 فإن الهامش يكتب بحجم 12، أما إذا كتب المتن بخط حجم 14 فإن الهامش يكتب بخط حجم 10.

- مع ضرورة الفصل بين المتن والهامش بخط رفيع أفقي، يمتد من يمين الصفحة إلى ثلثا تقريبا ولا يكون خطا مستمرا.

- إذا لم يتسع هامش الصفحة إلى إحالات أخر، انتقل الباحث في توثيقها إلى هامش الصفحة التالية لها مع وضع علامة التابعية أو المساواة (=).

3- طريقة كتابة قائمة المصادر والمراجع:

تكتب العنوان (قائمة المصادر والمراجع)، بخط Simplified arabic 12 غليظ.

1- المصادر:

د- الدستور:

- **مثال:** القانون رقم 16-01 الصادر بتاريخ 06 مارس 2006، المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد: 14، الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016م.

ذ- الاتفاقيات:

- اسم الاتفاقية، الجهة المعتمدة، تاريخ الاعتماد .....
- **مثال1:** اتفاقية حقوق الطفل، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 20 نوفمبر 1989م، موقع الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/about-un.
- **مثال 2:** المرسوم الرئاسي رقم 92-461، المؤرخ في: 29 ديسمبر 1992، المتضمن المصادقة، مع التصريحات التفسيرية على اتفاقية حقوق الطفل، الجريدة الرسمية، العدد 91، المؤرخة في 28 جمادى الثانية 1413هـ، ص2318.

ر- النصوص القانونية:

وتكون مرتبة وفقا **لقوتها الإلزامية**، وحسب التواريخ من الأقدم إلى الأحدث، على الشكل التالي: رقم القانون، الصادر بتاريخ، المتضمن، الجريدة الرسمية، العدد، تاريخ صدورها.

- **مثال1:** الأمر رقم: 66-155، المؤرخ في 18 صفر عام 1386هـ، الموافق لـ 8 يونيو 1966م، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

- **مثال2:** القانون رقم: 18-01، المؤرخ في 30 جانفي 2018م، المعدل بالقانون رقم 05-04، المؤرخ في 06 فيفري 2005م، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، الجريدة الرسمية، العدد 05، الصادرة بتاريخ 30 جانفي 2018م.

2- قائمة المراجع:

أ- الكتب:

اسم ولقب المؤلف (المؤلفين)، العنوان، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر.

- **مثال1:** عمر سالم، المراقبة الإلكترونية طريقة حديثة لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية خارج السجن، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م.
- **مثال2:** سليمان ولد خسال، السلم في الفقه الإسلامي، ط1، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.

ب-الرسائل الجامعية:

اسم ولقب المؤلف، عنوان الرسالة، طبيعة الرسالة (أطروحة، أو مذكرة)، التخصص، الجامعة، البلد، السنة.

- **مثال:** سيد خنوس، الضغوط المسعفة بين الشريعة والقانون والواقع الجزائري -دراسة وصفية تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه في الشريعة والقانون، قسم الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2014م .

ج- الاجتهاد القضائي:

رقم القرار أو الحكم القضائي، الجهة الصادرة عنها، منشور (كل البيانات المتعلقة بتاريخ ومكان نشره)، أو ذكر عبارة غير منشوري حالة عدم نشره في أي مجلة.

مثال: القرار رقم 58224-89، غرفة الأحوال الشخصية، المحكمة العليا، منشور بتاريخ 25 ديسمبر 1989، المجلة القضائية، 1991، ج4، ص100، نقلا عن: بلحاج العربي، قانون الأسرة مع تعديلات الأمر (05-02)، ومعلقا عليه بمبادئ المحكمة العليا خلال أربعين سنة، 1996-2006، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

- لكن إذا كان القرار متوفرا في المجالات القضائية لا يحب النقل عن كاتب آخر بل النقل من المجلة مباشرة.

د- المقالات في المجالات:

اسم ولقب المؤلف (المؤلفين)، "عنوان المقال"، المجلة الجهة المصدرة، البلد، المجلد، العدد، السنة، الصفحة، من بداية إلى نهاية المقال (ص.ص).

مثال: محمد خيمخم، تعزيز حقوق الإنسان في التشريع الجنائي الجزائري، نظام الوضع تحت المراقبة الإلكترونية نموذجا، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر: المجلد 56، العدد 03، السنة 2020، ص ص: 161-181.

هـ-المداخلات في الملتقيات والندوات:

اسم ولقب المؤلف (المؤلفين)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر العلمي، الجهة المنظمة، مكان وتاريخ الانعقاد.

مثال: عائشة عبد الحميد، جريمة المخدرات جريمة موصوفة في التشريع العقابي الجزائري، المؤتمر الدولي حول تعاطي المخدرات والمجتمع، تقدير المشكل، وسبل التكفل والوقاية وآليات المكافحة، الجمعية العامة الجيل الرائد، المكتب الولائي، أدرار، جامعة أدرار، يومي السبت والأحد 24 و 25 جويلية 2021.

و – المقالات على مواقع الإنترنت:

اسم ولقب المؤلف (المؤلفين)، عنوان المقال، تاريخ النشر إن وجد، تاريخ وزمن الإطلاع، الرابط الإلكتروني للمقال: http://adresseemailjour/mois/année

مثال1: مدحت ماهر، التراث السياسي الإسلامي وحقوق الإنسان، مجلة المسلم المعاصر، العدد: 130، 2008/10/30، شوهد يوم: 2020/02/07م على الموقع الإلكتروني: http://almuslimalmuaser.org [1]

- وفي السياق الحديث عن التوثيق من الإنترنت جدير بنا الإشارة إلى الأشرطة البصرية المنشورة على اليوتيوب (Youtube) التي قد يستعين بها الباحث ببعض المحاضرات، ويكون التوثيق كالآتي:

- اسم المحاضر، يتبع بفاصلة (،).
- عنوان المحاضرة، يتبع بفاصلة (،).
- الموقع الإلكتروني يتبع بفاصلة (،).
- تاريخ النشر الذي ذكرت فيه الفكرة مع ذكر مدة الشريط.[2]
- مثال توضيحي: كمال أحمد غنيم، لغة الشعر العربي المعاصر، وحدة الجودة، مكتبة البحث، المركز الأكاديمي بالتعاون مع التعليم الإلكتروني، www.youtube.com، 5 أكتوبر 2012، 20د، 20 ثا.

---

[1]– سعيد خنوش، الاقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية، مجلة الصراط، المجلد 22، العدد 01، جويلية، 2020، ص325.

[2]– سعيد خنوش، مرجع سابق، ص202.

- **توثيق الحوارات والمقابلات الشخصية:**

مثال: مقابلة مع عبد الملك مرتاض، التجربة النقدية، عند عبد الملك مرتاض، جامعة أحمد بن بلة، السانية، وهران، الثلاثاء 3 أكتوبر 2017، على الساعة 00: 10.

ز- المخطوط:

الاسم الكامل لصاحب المخطوط، يتبع بفاصلة (،). عنوان المخطوط، يتبع بفاصلة (،). اسم المكتبة التي وجد فيها المخطوط، يتبع لفاصلة (،)، رقم تسجيل المخطوط، يتبع لفاصلة (،).

- مثال: أبو الطيب محمد أحمد إسحاق بن يحي الوشاء، كتاب الفاضل في صفة الأدب الكامل، مخطوط بالمتحف العراقي، بغداد، رقم 9111، ص80.

المحور

الثالث

المحور الثالث– الفهرسة:

لفظة فهرسة، أو فَهِرس أو فَهَرسة، أو فهرست، لفظة معربة أصلها فارسي.

فالفهرس هو قائمة تحتوي عل محتويات كتاب معين أو بحث علمي معين.[1]

تتعدد أشكال فهارس البحث، ويقصد بها جداول الأسماء، أو المواضيع، أو المراجع، مرتبة ترتيبا ألف بائيي في نهاية البحث.

والهدف من الفهرسة هو إرشاد القارئ إلى ما يتضمنه البحث ومكانه فيه، مع التدليل والبرهنة، ومن الفهارس: فهرس المصادر والمراجع وفهرس الأعلام.[2]

أولا– أصناف الفهارس:

1–فهرس المصادر والمراجع:

تسم فهرسة المصادر والمراجع إلى:

أ– بالنسبة للمؤلفين القدامى نبدأ باسم الشهرة،ثن الاسم، وبالنسبة للمحدثين نكتب اللقب أولا، ثم الاسم، ثم عنوان المرجع، الطبعة ومكانها، الجهة الطابعة، سنة الطبع.

- **مثال توضيحي:**
- ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمان، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ستة أجزاء، طبع بمصر، عام 1284هـ.

---

[1]– عبد الكريم طمور، فهارس البحث العلمي، تعريفا، وتطورا، وإعدادا، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، فيفري 2020، م، ص158.

[2]– صلاح الدين شروح، منهجية البحث العلمي للجامعيين، مرجع سابق، ص87.

ب-فهرس الأعلام:

ويقصد بالأعلام الأسماء العلمية في البحث، وغرض الفهرس تحديد مكان هذه الأسماء في الصفحات، ويعد هذا الفهرس بالترتيب الألفبائي، ثم اللقب، ثم الاسم الأول، ويذكر مقابل كل اسم في الترتيب أرقام الصفحات التي ورد فيها الاسم.[1]

ويستعمل كثير من الكتاب والباحثين مصطلح "الفهرس"، وهو خطأ شائع لأن كلمة الفهرس لا تعني محتويات الكتاب أو البحث من الناحية اللغوية، وإنما هي كلمة فارسية تعني "الكتاب الذي يضم مجموعة من أسماء المؤلفات والكتب"، إذن فالصحيح من الناحية اللغوية هو تعبير: "محتويات البحث"، ومحتويات البحث هي الدليل الذي يرشد القارئ لموضوعات البحث الأساسية والفرعية، فأول ما ينظر إليه القارئ هو قائمة المحتويات ليستطيع تحديد الموضوعات التي يشملها البحث وتحديد ما سيقرؤه منها، فينتقل مباشرة إلى الصفحات المحددة.

وتحتوي قائمة المحتويات على كل العناوين التي تضمنها البحث الأساسية منها والفرعية، يقابل كل عنوان رقم الصفحة، وهي مستمدة أساسا من خطة البحث إلا أن الباحث في قائمة المحتويات يستطيع إدراج كل العناوين الجزئية عكس خطة البحث والتي قد يقتصر عرضه لها على بعض العناوين الرئيسية فقط.[2]

إن غاية الفهارس هي تسهيل الاستفادة من الرسالة، يمكن تقسيم الفهارس إلى نوعين: فهارس ضرورية وأخرى مفيدة.

---

[1]- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، المرجع نفسه، ص88.

[2]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص124.

2- الفهارس الضرورية:

أ- فهرس المحتويات:

وهو ترتيب لجميع عناوين البحث مع ذكر الصفحة التي يظهر فيها كل عنوان، ويسمى أيضا بالفهرس التحليلي أو المحتويات فقط أو الفهرس أو الفهرست أو المحتوى. وفي بحث قانوني يجب أن يثبت في آخر البحث تماما خلافا لتقليد أنجلو أمريكي يضعه في البداية وبعد التوطئة، أما إذا وجد الباحث أن الإحاطة بالمخطط العام للبحث لها الأولوية أمكنه أن يضع في البداية الخطة في تقسيماتها الرئيسية (بحيث يكون أصغر تقسيم يذكره المبحث) ولا يشار إلى أرقام الصفحات.

وفي فهرس المحتويات لا ضرورة لكتابة كلمة "الموضوع" فوق التقسيمات وكلمة الصفحة تحت عمود أرقام الصفحات. ورقم الصفحة هو دائما رقم الصفحة التي يبدأ فيها التقسيم، ولا ضرورة لكتابة رقمي صفحتي بداية ونهاية التقسيم، مثلا: (الفصل الأول ..... 12-73).

وعلى الباحث أن يعد للمسودة فهرسا حسب أرقام صفحاتها:

ب-جدول الاختصارات (أو قائمة الاختصارات ABBREVIATIONS):

ويشمل هذا الجدول عادة اختصار أسماء الدوريات والمراجع والمجموعات، ويمكن أن يشمل أيضا اختصارات لأسماء مؤسسات أو منظمات أو هيئات أو أجهزة حسب موضوع الرسالة.

أما كيفية اختصار الأسماء فللباحث فيها بعض الحرية إلا إذا وجد عرفا مستقرا بكتابة اختصار على طريق ما، أو ألزم المرجع نفسه بأن يختصر على وجه معين، مثلا تنص مجموعات محكمة العدل الدولة على أن يشار إليها كالتالي: ?? 19, .Rec C.I.J. وليس من المفروض اسم (مجموعة المبادئ القانونية لفتاوى الإدارة) م.م.ق.ف.أ، يمكن اختصارها (فتاوى الإدارة).

3- الفهارس المفيدة:

قد يكفي فهرس المحتويات وقائمة الاختصارات في بعض البحوث، إلا أن هناك فهارس أخرى تزيد من قيمة البحث، وللباحث أن يقدر ملاءمتها حسي طريقة بحثه ويمكن أن تشمل ما يلي:

أ- قائمة بالأقضية المذكورة في البحث:

وتشمل هذه القائمة جميع الأقضية التي وردت في البحث سواء ذكرت في الهوامش أو في المتن، ويمكن إغفال الأحكام التي كان التعرض لعا قد تم عرضا.

ب-قائمة التشريعات المذكورة:

وفي جميع الحالات يرجع تقدير ذلك إلى الباحث في مدى أهميتها بالنسبة لبحثه.[1]

ثانيا- طرق الفهرسة:

سبق وأن تكلمنا عن تعريف المصادر والمراجع والفرق بينهما، والوصف البيبليوغرافي لبياناتها، أما بخصوص ترتيبها في فهرس أو قائمة المصادر والمراجع يستبد إلى أسس.

بالإضافة إلى الحديث عن قائمة المحتويات أو دليل المحتويات.

1- الأساس والمعيار العلمي لترتيب المصادر والمراجع:

يخضع للأسس التالية:

أ- ترتيب المصادر والمراجع على أساس القيمة العلمية للمصدر:

أي مدى أهمية المعلومات الواردة فيه ومدى مصداقيتها، فبعض المصادر والمراجع أصبحت حجة علمية في مجالها، وبعضها الآخر أقل من ذلك، وهكذا تتنازل المصادر والمراجع حسب القيمة العلمية لها. وهو معيار نسبي فما يراه باحث من المصادر والمراجع جيدا وذو قيمة وجودة علمية يراه آخرون رديئا

[1]- علي مراح، مرجع سابق، ص158.

فاقدا لهذه القيمة والجودة. وفائدة أساس القيمة العلمية أنه يسمح الباحث بتقدير ما هو مصدر أساسي وما هو مصدر ثانوي، واستنادا إليه تقسم الوثائق العلمية إلى مصادر ومراجع.

ب-ترتيب المصادر والمراجع على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية:

أي الترتيب الألفبائي. وترتيب المصادر والمراجع استنادا إلى هذا الأساس أو المعيار يشمل جميع الوثائق العلمية على تنوعها. وابتداء الترتيب هو أول الحرف الأبجدي أو الهجائي الذي يبتدئ به لقب المؤلف (اسم الأسرة) على طريقة الغربيين (الأنجلوسكسونية) وهو ما درج عليه معظم المؤلفين المحدثين أو عنوان الكتاب على طريق غيرهم من المؤلفين والباحثين العرب.

وإن كانت بعض ألقاب المؤلفين أو الكتب تبدأ بنفس الحروف ينظر الباحث إلى الحرف الثاني، وإذا كان الحرف الثاني نفسه أيضا ينظر إلى الحرف الثالث... وهكذا إذا تكررت الحروف الأخرى، حتى يستكمل الباحث في الأخير ترتيب جميع مصادر ومراجع بحثه ترتيبا أبجديا أو هجائيا، مع ملاحظة أنه لا اعتبار في الترتيب على أساس ألقاب المؤلفين بالألقاب التي تبدأ بـــ "ابن" أو "أبو".[1]

ج-ترتيب المصادر والمراجع على أساس سنة النشر:

إن ترتيب الباحث لمصادر ومراجع بحثه على أساس سنة النشر بطريقة تسلسلية تبدأ من أقدم مصدر إلى أحدث مصدر وهذه الطريقة سهلة ويسيرة أيضا مقارنة بغيرها، وتحديدا الطريقة الأولى التي تستند في ترتيب المصادر والمراجع إلى أساس القيمة العلمية؛ حيث لا تكلف الباحث أي جهد؛ فنا عليه سو تعيين سنة النشر لكل مصدر من المصادر وترتيبها حسب التسلسل الزمني.

ولكن يثور الإشكال بخصوص ترتيب المصادر والمراجع على أساس سنة النشر إذا كانت السنة غير معروفة، ومن ثم إن الباحث في مثل هذه الحالة لا يلزم بكتابة سنة النشر لمصدر أو مرجع لم يشمل

[1]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص185.

عليها حتى وإن كان يعلمها على مجه التقدير، أيضا قد توجد بعض المصادر والمراجع لها سنة النشر نفسها فيتعذر ترتيبها على هذا الأساس، ومن ثم فإن ترتيبها ترتيبا أبجديا وهجائيا أيسر وأسهل وأدق.

د- ترتيب المصادر والمراجع على أساس موضوعها:

يمكن للباحث ترتيب مصادر ومراجع بحثه على أساس موضوعاتي؛ أي حسب الموضوعات التي تعالجها، فيفرد كتب الفقه الإسلامي على حدا، وكتب اللغة على حدا، وكتب التفسير وعلوم القرآن على حدا، وكتب الحديث وعلومه على حدا، وكتب العقيدة على حدا... وهكذا بالنسبة إلى المصادر القانونية فإنها ترتب بالنظر إلى موضوعها: كتب شروح القانون (الفقه القانوني)، القوانين، اجتهادات القضاء...

هـ-ترتيب المصادر والمراجع على أساس نوعها:

وفيه تراعى نوعية المصادر والمراجع وإدراجها مصنفة في الفهرس، مع مراعاة ترتيبها داخل كل تصنيف وفقا للترتيب الألفبائي (الأبجدي أو الهجائي): المخطوطات والوثائق، أصلية أو مصورة أو منسوخة، الكتب العامة ثم الكتب المتخصصة، الأبحاث الجامعية، الدوريات، المعاجم والموسوعات، النصوص القانونية، الأحكام والقرارات القضائية...

وتنبه في الأخير إلى أن أي أساس أو معيار يعتمده الباحث في ترتيب مصادر ومراجعه البحثية: فإنه يفصل فيها بين المصادر والمراجع باللغة العربية والمصادر والمراجع باللغة الأجنبية، فيخصص لكل منها قائمة مستقلة يقول: أولا- المصادر والمراجع باللغة الفرنسية، ثانيا- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية، ويرتبها بعد ذلك ترتيبا ألفبائيا أو حسي نوعها أو موضوعها أو قيمتها العلمية أو سنة النشر، مع الانتباه إلى ضرورة تحديد المجلدات والأجزاء المعتمد عليه في كتابة البحث وتوثيقه، وترك ذكر الصفحات لأن محلها التوثيقات المذكورة في الهوامش.

تجدر الإشارة إلى أنه في البحث العلمي القانوني وغيره من أبحاث العلوم الإنسانية والاجتماعية... لا توضع الصفحات عقب المصادر والمراجع، ويكتفي بإدراج بقية بيانات النشر الأخرى. وفي حالة وجود

مرجعين أو أكثر لمؤلف واحد: نستعيض عن اسم المؤلف عند كتابة المرجع الثاني بخط أفقي بطول 02سم (05 فراغات). وفي حالة وجود أكثر من مكان للنشر "المدينة و/أو البلد) أو ناشر (دار النشر)، يدون المكان والناشر الأول في الترتيب.[1]

2- قائمة المحتويات (دليل المحتويات):

نقول قائمة المحتويات والموضوعات أو دليل المحتويات والموضوعات، وهو الصحيح على خلاف ما درج عليه كثير من الباحثين والمؤلفين المحدثين من استخدام مصطلح "فهرس المحتويات" أو "فهرس الكتاب" أو "فهرس الرسالة"، وهو خطأ شاسع؛ لأن "فهرس" كلمة فارسية تعني: الكتاب الذي يضمن مجموعة من أسماء المؤلفات والكتب".[2]

تحتوي قائمة المحتويات على جميع عناوين البحث التي تضمها مخططه (الخطة) من المقدمة إلى الخاتمة، إضافة إلى الصفحات التمهيدية، وصفحة الملاحق وفهرس المصادر والمراجع وغيرها من الفهارس الأخرى إن وجدت، مع ضرورة الترقيم؛ فيقابل كل عنوان رقم الصفحة، حتى يتسنى للقارئ الوقوف على فقرات البحث والاستفادة منها. فقائمة المحتويات مستمدة أساسا من الخطة، غير أنها تختلف عنها في كون الباحث في قائمة المحتويات يستطيع إدراج العناوين الجزئية والفرعية عكس خطة البحث التي تقتصر على العناوين الرئيسية فقط.

3- فهرس الموضوعات:

المقصود بفهرس موضوعات وعناوين البحث العلمي، هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية والجزائية –وفقا لتقسيمات، خطة البحث– وأرقام الصفحات التي تحتويها،

---

[1]– رشيد شميشم، مرجع سابق، ص122.

[2]– عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص187.

ليمكن الاسترشاد بطريقة منظمة وبأقل جهود وأقل وقت ممكن على صفحات وجود العناوين الأساسية والفرعية والجزئية لموضوع البحث العلمي محل الدراسة والبحث.[1]

ويحتوي فهرس البحث على العناوين والتقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية للبحث وأرقام صفحاتها.

يشمل فهرس الموضوعات عناوين البحث وما تحتوي عليه من فصول ومباحث ومطالب، وفروع، وأن يقابل كل عنوان رقم الصفحة.[2]

وهو مرشد ودليل البحث يتضمن أهم عناوين الأبواب والفصول بنفس الطريقة وبنفس الكلمات ونفس الترتيب الذي توجد به في صلب الموضوع، ويتبع كل منها برقم الصفحة.

أما عن المكان الذي ينبغي أو يوضع في الفهرس، فهناك من يفضل وضعه عند مطلع الرسالة وهناك من يضعه في آخرها، لكن من الناحية العملية والمعروف لدى الباحث هو وضعه في آخر المذكرة.[3]

إن عملية إعداد فهرس المراجع وفهرس الموضوعات من أساسيات جدية البحث واحتوائه على قيمة علنية كما ساهم هذا الإعداد في مساعدة القارئ أو الباحث في الوقوف على فقرات البحث والاستفادة منها.[4]

---

[1]– عمار عوابدي، مرجع سابق، ص138.

[2]– علي مراح، مرجع سابق، ص244.

[3]– عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص68.

[4]– علي مراح، مرجع سابق، ص244.

الجدول 01: فهرس الموضوعات

الموضوع:	رقم الصفحة:
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة المختصرات	
مقدمة	
الفصل الأول	
المبحث الأول	
المطلب الأول	
الفرع الأول	
أولا	
1- 2- 3-	
الفرع الثاني (مراجع، خلاصة الفصل الأول)	
الفصل الثاني	
المبحث الأول	
المطلب الأول	
الفرع الأول	

أولا	
1- 2- 3-	
الفرع الثاني (مراجع، خلاصة الفصل الثاني)	
الخاتمة	
قائمة المراجع	
فهرس الموضوعات	
الملخص	

- **ملاحظة:** هذه أهم أجزاء البحث العلمي الأساسية التي يجب على الباحث العلمي إعداد بحثه في نطاقها.92

4-فهرس الجداول والأشكال:

بالنسبة لـ :

أ- قائمة الجداول:

يذكر رقم الجدول ثم عنوانه والصفحة التي يوجد فيها ذلك الجدول، مرتبة حسب ظهورها في البحث.

- **الجدول 02: مثال توضيحي**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة

ب- قائمة الأشكال:

وتشمل الرسوم والخرائط وتصنف مثل قائمة الجداول.

- **الجدول 03: مثال توضيحي**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة

الخاتمة

الخاتمة:

إن خطوات البحث العلمي يعتبر حجر الزاوية في أي بناء علمي، فالتقيد بهذه المراحل بطريقة منظمة تعطي للنتيجة المقدمة المصداقية والثبات والصحة، بدءا بمرحلة الإطلاع لاختيار الموضوع، ثم مرحلة جمع المعلومات والوثائق ثم مرحلة القراءة والتفكير فمرحلة الكتابة التي يجب أن تستند إلى ضوابط وقواعد الاقتباس والتهميش والتوثيق.

مما تقدم نخلص إلى النتائج التالية:

1- البحث القانوني هو دراسة قانونية تتناول موضعا نظريا مجردا ويصاغ عادة بإيجاز كلي، وقد يتخذ شكل تساؤل أو شكل مقارنة.

2- يخضع البحث القانوني لقواعد خاصة ترتكز إلى مقدمة واستنتاج وفقا لخطة ومنهج خاص بالموضوع المعالج.

3- تناولنا في هذه المطبوعة معالجة كيف يكتب بحث قانوني (مذكرة قانونية لطالب ماستر)، وهو بحث علمي نظري ويختلف تماما عن البحث التطبيقي الذي يأخذ شكل التعليق على حكم أو قرار قضائي أو تحليل نص قانوني.

4- البحث في القانون هو قبل كل شيء عمل علمي، تحليل ثانوي بأسلوب استنتاجي، فهو ليس عرض لنصوص وأنظمة قانونية أو تعقيبا لما قدمه الآخرون، بل هو تحليل وتفسير ونقد وتقديم لاقتراحات وتوصيات.

5- الاعتناء بأسلوب كتابة البحث القانوني بحيث يجب أن يكون هذا الأسلوب مؤثرا فهو يختلف عن الأسلوب الأدبي، فهو يحتاج إلى قوة الدليل والحجة في إقناع القارئ وشده إلى الرأي المعروض.

ونتوصل إلى الاقتراحات التالية:

1- إن البحث العلمي عمل علمي تقني ونشاط عقلي منظم ومضبوط ودقيق ومخطط يقوم علة المنهجية العلمية.

2- يجب على الطالب أو الباحث مراعاة والتقيد بالقواعد المنهجية في الاقتباس والكتابة.

3- يجب مراعاة أصول وقواعد الأمانة العلمية في الاقتباس والتهميش، حتى لا ننكر جهود الآخرين الذين سبقونا.

4- نعني بمراحل إعداد البحث العلمي، الخطوات العلمية والقواعد المنهجية التي يمر بها البحث العلمي والتي تضمن أن يكون البحث منظما ومضبوطا، وموثوقا في نتائجه.

5- نأمل أن تعم فائدة هذه المطبوعة المتواضعة لإعداد مذكرة ماستر أكاديمي في الحقوق.

المراجع

قائمة المراجع المعتمد عليها:

1- الكتب:

- آيت منصور، طاهر رابح، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.
- تومي آكلي، مناهج البحث العلمي في فلسفة القانون، أبرتي للنشر، الجزائر، 2016.
- حسن ملحم، التفكير العلمي والمنهجية، مؤسسة دحلب، الجزائر، 1993.
- حسين فريحة، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار جسور للنشر، قسنطينة، الجزائر، 2008.
- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
- صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2010.
- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
- عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس، الجزائر، 2012.
- عقيل حسن عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، مصر، 1999.
- علي مراح، منهجية التفكير القانوني (النظرية والتطبيق)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2010.
- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

- عمار بوضياف، إعداد أطروحة الدكتوراه في العلوم القانونية، دار جسور للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2019.
- عمار بوضياف، المرجع في تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية، دار جسور، قسنطينة، الجزائر، 2009.
- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقها في ميدان العلوم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- غازي عناية، سيمون دريغوس، إعداد البحث العلمي، دار الجيل، بيرون، لينان، 1992.
- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2007.
- محمد إبراهيم محمد مصطف، صناعة البحث اللغوي، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2012.

2- المقالات:

- بكاي ميلود، وآخرون، دليل إعداد الرسائل والمذكرات لطبة L.M.D، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013.
- جريو خيرة، الاقتباس وطرق التوثيق، التعليمية، المجلد 7، العدد 01، ماي 2020.
- حماش الحسين، الجوانب المنهجية البيداغوجية المرتبطة بانجاز البحوث والمذكرات وكيفيات مناقشتها وتقسيمها، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جانفي، 2012.
- سعيد خنوش، الاقتباس وكيفية التعامل مع المصادر والمراجع القانونية، مجلة الصراط، المجلد 22، العدد 01، جويلية، 2020.
- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة للطلبة السنة الثانية، حقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018.

- شويرف عبد العالي، أساسيات في منهجية البحث العلمي وإعداد المذكرات والرسائل والأطروحات مجلة الدراسات الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة الأغواط، عدد جوان، 2016.
- عبد الكريم طمور، فهارس البحث العلمي، تعريفا، وتطورا، وإعدادا، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، فيفري 2020، م.
- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني، مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدراسات القانونية والسياسية، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2003.
- علوي نجاة، طريق التوثيق وفق "نموذج الجمعية النفسية الأمريكية APA"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الرابع، جويلية، 2020.
- فضيل ديبو، ملاحظات علمية حول إنجاز مذكرة التخرج، مجلة جامعة قسنطينة للعلوم الإنسانية، عدد خاص، 1995.

3- موقع وزارة التعليم العالي:

- موقع وزارة التعليم العالمي والبحث العلمي: http://www.mesrs.dz

4- المراجع باللغة الأجنبية:

- AREZKI Dalila, méthodologie de la recherche gradue et post gradué (cours de méthodologie générale de la recherche gradué et post gradué), édition L'Odyssée, TIZIOUZOU, 2008.
- Simone Drey fus, la thèse et le mémoire e, droit, libraire Armand Colin, Paris, 1971.

الفهرس

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
المقدمة	04-08
المحور الأول: الخطة	10-40
أولا- أثر المنهج في بناء الخطة	10
1- المنهج الاستدلالي والعلوم القانونية	11
2- المنهج التجريبي ومجال العلوم القانونية	13
3- المنهج المقارن والدراسات القانونية	13
4- المنهج التاريخي والدراسات القانونية	14
ثانيا- ضوابط توازن الخطة	15
1- تعريف خطة البحث	15
2- شروط إعداد خطة البحث العلمي	16
3- مكانة الخطة في البحث العلمي	19
أ- إعداد الخطة	20
ب-أهمية الخطة	20
ج- مشتملات خطة البحث	21
ثالثا- تقنيات صياغة الخطة	22
1- أن تكون التقسيمات موحدة وثنائية	22
2- تناسب التقسيمات	23
3- تناسق وترابط العناوين الرئيسية والفرعية	23
1- كيفية اختيار الموضوع، أو مرحلة الإطلاع لاختيار الموضوع	25
أ- المعيار الذاتي لاختيار الموضوع	25
ب-المعيار الموضوعي	25
2- مرحلة جمع المعلومات والوثائق	26
3- مرحلة القراءة والتحليل والتفكير	26

4- مرحلة الكتابة	27
1- عنوان البحث	28
2- مقدمة البحث	28
أ- ماهية الموضوع، أو التعريف الموضوع	29
ب- أهمية الموضوع	29
ج- منهج الدراسة	29
د- صعوبات البحث	29
هـ-الإشكالية	29
و- عرض الخطة	30
ز- متن الموضوع (جذع الموضوع)	30
ح- خاتمة البحث	30
ط- الملاحق	31
ي-قائمة الوثائق العلمية	31
ك- الفهرس	31
ل- ملخص البحث	31
3- مرحلة تبويب البحث وإخراجه	33
أ- الصفحات التمهيدية	33
ب- المقدمة	37
ج- المتن	38
د- الخاتمة	38
ذ- الملاحق	38
ر- فهارس البحث	39
ز- الملخص	39
المحور الثاني- التوثيق	42-61
أولا- مصادر التوثيق في الدراسات الحقوقية	43

1- المصادر	43
2- المراجع: المحاور الثانوية	45
3- كيفية إدراج بيانات المصادر والمراجع	45
الكتب	45
توثيق الكتاب الجماعي	48
توثيق الكتاب المترجم أو المحقق	49
توثيق أطروحات الدكتوراه والمذكرات	50
توثيق المقالات العلمية	52
توثيق المداخلات العلمية	53
توثيق القرارات القضائية	54
توثيق القرار والتنظيمات	56
توثيق التقارير	57
توثيق المطبوعات الجامعية	58
توثيق الوثائق البرلمانية	59
ثانيا- ضوابط الاقتباس (قواعد تحرير البحث العلمي)	61
1- شروط لغة البحث العلمي وأسلوبه	61
2- الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق العلمي (البيبليوغرافيا)	65
3- أنواع الاقتباس	68
أ- الاقتباس الحرفي المباشر	68
ب-الاقتباس غير المباشر (غير حرفي)	70
ج- الاقتباس المتقطع	70
د- الاقتباس في الهامش	70
ثالثا- التوثيق العلمي (إثبات الهوامش)	72
1- طرق التوثيق	72
2- بعض الملاحظات المرتبطة بالتهميش في المذكرات	75

3- طريقة كتابة قائمة المصادر والمراجع	77
المحور الثالث- الفهرسة	93-83
أولا- أصناف الفهارس	83
1- فهرس المصادر والمراجع	83
2- الفهارس الضرورية	85
3- الفهارس المفيدة	86
ثانيا- طرق الفهرسة	86
1- الأساس والمعيار العلمي لترتيب المصادر والمراجع	86
2- قائمة المحتويات (دليل المحتويات)	89
3- فهرس الموضوعات	89
4- فهرس الجداول والأشكال	92
أ- قائمة الجداول	92
ب- قائمة الجداول	93
الخاتمة	96-95
قائمة المراجع المعتمد عليها	100-98
فهرس المحتويات	102-105
قائمة الأشكال	106
قائمة الجداول	106

قائمة الأشكال:

الشكل	الصفحة
الشكل01: الهيكل التنظيمي للبحث	24
الشكل02: نموذج لــ "الواجهة الرئيسية كمذكرة ماستر بجامعة الطارف (كلية الحقوق)	40
الشكل03: أهم المصادر الرسمية في الدراسات الحقوقية	44
الشكل04: أنواع الاقتباس	68

قائمة الجداول:

الجدول	الصفحة
الجدول01: فهرس الموضوعات	91
الجدول 02: قائمة الجداول (مثال توضيحي)	92
الجدول 03: قائمة الأشكال (مثال توضيحي)	93